

**إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص
ذوي الإعاقة**
**Contributions of NGOs in Supportin Accessibility
for people With Disabilities**

د/ عبد الحميد محمد محمود بكري
مدرس تنظيم المجتمع كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة أسوان

DOI: 10.21608/fjssj.2025.370726.1302 Url: https://fjssj.journals.ekb.eg/article_423678.html

تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٥/٣/١٢ م تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٤/٧ م تاريخ النشر: ٢٠٢٥/٤/٢٠ م
توثيق البحث: بكري، عبد الحميد محمد محمود. (٢٠٢٥). إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، ع. ٢١، ج. (٦)، ص-ص: ١٣٩-١٩٠.

٢٠٢٥ م

إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تحديد إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحديد دلالات الفروق المعنوية بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، واعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة المتاحة " العينة الميسرة للباحث " لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من المنظمات الأهلية بمحافظة أسوان محل الدراسة وعددهم (٤٣١) مفردة، وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين بالمنظمات الأهلية العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة أسوان محل الدراسة وعددهم (٢٠٨) مفردة، واستخدمت الدراسة استبيانًا موجهًا للأسر والمسؤولين لقياس إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة مرتفع، كما تحدها الأسر بمتوسط حسابي (٢,٤٠) والمسؤولين (٢,٤١) فجاء دعم الإتاحة الإدارية في المقدمة، يليه المجتمعية، التعليمية، الرقمية، ثم التشريعية والمادية كما حددتها الأسر، بينما جاء ترتيب المسؤولين لدعم وسائل الإتاحة: الإدارية، المجتمعية، التعليمية، الرقمية، المادية، وأخيرًا التشريعية. وصولاً إلى صياغة دليل تدريبي مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

الكلمات المفتاحية: المنظمات الأهلية؛ الإتاحة؛ الأشخاص ذوي الإعاقة.

Contributions of NGOs in Supportin Accessibility for people With Disabilities**Abstract:**

The study aimed to identify the contributions of NGOs in supporting the means of accessibility for people with disabilities, and to determine the indications of the moral differences between the responses of families and officials in relation to their determination of the level of contributions of NGOs in supporting the means of accessibility for people with disabilities, and the study relied on the use of the social survey methodology with the available sample "the researcher's facilitated sample" For the families of people with

disabilities benefiting from NGOs in Aswan Governorate under study, numbering (431) individuals, as well as the comprehensive social survey methodology for officials of NGOs working in the field of people with disabilities in Aswan Governorate, which is subject to study, and the number (208) individuals, and the study used a questionnaire directed to families and officials to measure the contributions of NGOs in supporting means of accessibility for people with disabilities. The results of the study showed that the level of contributions of NGOs in supporting means of accessibility for people with disabilities is high, as determined by families with an arithmetic average (2.40) and officials (2.41). While the order of officials came administrative, community, educational, digital, physical, and finally legislative. To formulate a proposed training manual from the perspective of a how-to Community Organization to activate the contributions of NGOs in supporting the means of accessibility for people with disabilities

Keywords: NGOs; Accessibility; people with disabilities.

أولاً: مدخل مشكلة الدراسة:

يشهد القرن الحالي اهتماما ملحوظا برعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة على المستوى العالمي، وأصبحت الرعاية الاجتماعية للمعوقين من أهم البرامج التي تأخذ مكان الصدارة في العالم المتقدم والنامي والمتخلف بهدف التخطيط الواعي لإحداث التغيير المقصود لإيجاد التوافق بين أداء الإنسان لأدواره ووظائفه الاجتماعية وبين بيئته التي يعيش فيها، وليدرك الإنسان المعوق أنه يملك قدرات وطاقة هائلة إذا ما تم تدريبه وتوجيهه وتأهيله لأصبح إنسانا منتجا لا يختلف عن غيره من الأسوياء (غباري، ٢٠٠٣، ص ٨).

ويأتي الاهتمام بهذه الفئة بازدياد أعدادها وحسب آخر البيانات المتاحة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، فإن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر يُقدَّر بحوالي 10.6 مليون شخص، وهو ما يمثل حوالي 10.64% من إجمالي السكان وتشمل هذه الإحصائية الأشخاص الذين يعانون من إعاقات مختلفة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٤).

حيث أكدت دراسة (Lengnick-Hall, Gaunt & Kulkarni (2008 أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون مورداً بشرياً غير مستغل بشكل كافٍ من لدي أصحاب الأعمال، وذهبت دراسة (Milner & Kelly (2009 أن المشاركة المجتمعية والإدماج مهمان، وينبغي للسياسة

العامة أن تركز على الحد من الاستبعاد من المساحات الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأظهرت دراسة (Mittler 2015) هدف اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وتتطلب من الحكومات والمنظمات الإبلاغ عن جهودها في التنفيذ.

وتعتبر مشكلة وجود احصاءات دقيقة عن المعوقين مشكلة عالمية، إذ أن وجود البيانات السليمة يتوقف على: وجود وسائل دقيقة للتقييم، والاتجاهات الاجتماعية السائدة نحو الإعاقة (مخلف، ١٩٩١، ص ٥٢)، وليست مشكلة المعاقين في وجود احصائيات دقيقة فحسب، بل في كيفية تحديد احتياجات المعاقين، وتيسير وصول الخدمات لهم، وكيفية التعامل معهم في البيئة.

وتتعدد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة فمنها تعليمية مثل افساح فرص التعليم المتكافئ لمن هم في سن التعليم، علاقية مثل توثيق صلات المعوق بمجتمعه وتعديل نظرة المجتمع إليه، تشريعية مثل إصدار التشريعات في محيط تشغيل المعوقين وتسهيل حياتهم (فهمي، وأحمد، ١٩٩٥، ص ٨٦)، وأخري كتوفير أجهزة مساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، والاعتماد على توظيف التقنيات الرقمية وإتاحة ذلك لهم.

نتيجة لوعي المجتمعات بواقع المعوقين واحتياجاتهم في المجالات المختلفة ونتيجة تركيز الإعلام العالمي على هذه الفئة وظروفها فقد حرصت المجتمعات الحالية على إبقاء المعاقين في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ليعيشوا حياة طبيعية مثلهم مثل غيرهم من الأفراد العاديين غير معزولين (المعاطبة، ٢٠٠٦، ص ٢١)، ليتمتعوا بممارسة حياتهم الطبيعية كباقي أقرانهم من الأسوياء.

ولا يزال الوصول إلى خدمات المختلفة يشكل تحديًا هائلًا للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في مجتمعات منخفضة الدخل، ومع ذلك لم يُنشر سوى القليل جدًا حول هذا الموضوع (Steinfeld, 2012, P148)، ومما لا شك فيه أن تهيئة البيئة لها أهمية بالغة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة، مع ضرورة تمتعهم ببيئة فيزيائية مناسبة (الأحمد، ٢٠١٥، ص ٩٤)، فأشارت العديد من الدراسات والبحوث أهمية الإتاحة وتعدد أشكالها ووسائلها للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث خلصت دراسة (Sanderson 2007) إلى أن أدوات التخطيط تُستخدم لتحسين الإتاحة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة في البلديات الكندية متوسطة الحجم. ولتغلب لإزالة الحواجز المادية أمام الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشير

نتائج دراسة (Benner 2017) إلى أن توجد فجوة بين المعلومات التي يقدمها الأشخاص ذوو الإعاقة والباحثون حول الإتاحة وتلك التي توفرها الإرشادات القياسية، ويتطلب تصور لإتاحة الإجراءات التي يقوم بها الأشخاص ذوو الإعاقة أثناء السفر اليومي جنباً إلى جنب مع خصائص الأشياء البيئية. وهدفت دراسة (Sahin 2019) تحليل عملية صنع السياسات المبتكرة وتنفيذها، والتي تتعامل مع مفهوم الإعاقة جسدياً واجتماعياً، من منظور شامل. وترى الإتاحة كظاهرة مادية واجتماعية لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة والاجتماعية، لتغلب على الحواجز المادية والسلوكية وتهيئة بيئة ملائمة للعيش. وتظهر دراسة (Yiing 2018) أن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة لم يتم أخذها في الاعتبار بشكل مرضٍ في المباني الخضراء الماليزية التي تحقق لهم الإتاحة المكانية. بينما كشفت نتائج دراسة (Ardehali 2023) أن معلومات قابلية الاستخدام وإتاحة الأجهزة الطبية لا تجذب جمهوراً أوسع من الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب، بل تؤثر أيضاً بشكل كبير على احتمالية الشراء للأشخاص غير المعاقين. وتركز دراسة (Kim 2023) بشكل خاص على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وخيارات النقل لجميع السكان والأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية التهيئة المكانية والبيئية ومراعاة ممارسات وسياسات الإتاحة الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتقدم دراسة (Deaton 2018) نظرة ثاقبة حول دور منسق الإتاحة الرقمية، وأنواع الأنشطة التي يقوم بها للأشخاص ذوي الإعاقة، ونتائج تتعلق بوجود الإتاحة داخل المؤسسات ومدى أهمية فهم سياقات التعليم العالي لتحديد كيفية القيام بالإتاحة داخل المنظمات المتنوعة، وتقدم دراسة (Silva 2023) نهج لسد فجوة المعرفة وتعزيز ثقافة الإتاحة والشمول الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة، أظهرت دراسة (Hrežo 2022) ثلاث موضوعات رئيسية: أهمية الوعي والخبرة باستراتيجيات الإتاحة، وأهمية تدريب المطورين في الإتاحة على الويب. مع التوصية الى القادة ومطوري الويب بالدفاع عن المنظمة بشأن الحاجة إلى إتاحة الويب متضمناً الآثار المترتبة على التغيير الاجتماعي الإيجابي لإمكانية زيادة إتاحة البرامج للأشخاص ذوي الإعاقة.

وتشير دراسة (Prince 2010) إلى أن مثل هذه القوانين الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة بعيدة كل البعد عن الاستجابة الكافية لتعزيز الإتاحة. وتشمل الأدوات السياسة الأخرى

المطلوبة كبرامج التوظيف الداعمة، والحوافز الضريبية، والتوفير المباشر للدعم الأساسي. وأكد كلا من Rice (2015) و Lawson (2014) وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة معايير ومتطلبات لضمان إتاحة البيئة المادية، ووسائل النقل، والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات وأنظمة المعلومات والاتصالات، والمرافق والخدمات الأخرى المفتوحة أو المقدمة للجمهور، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية، وكشفت نتائج دراسة الزهراني، آل سعود، المهوس، القباع، والشايع (٢٠٢١) عن وجود جدوى إنشاء كلية افتراضية لذوي الإعاقة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة لما يمكن أن تسهم به في إتاحة فرصة الحصول على تعليم عال مناسب لهذه الفئة الهامة بما يلائم طبيعة احتياجاتهم. وتقدم دراسة Erçetin (2022) الجوانب القانونية والمكانية والمجتمعية والإدارية كعمليات مترابطة للإتاحة في إطار شامل للممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة حقوقهم الطبيعية.

من هنا يتبين أننا نواجه تحدياً يتطلب من الدولة استخدام كافة إمكانياتها مواردها لرعاية هذه الفئة، مع أهمية أن يتم ذلك وفق لرؤية محددة وواضحة الأهداف، تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحرية التنقل في المرافق العامة الحيوية، كفلت لهم الحق في بيئة مؤهلة خالية من المعوقات المحيطة، والوصول الى المكان الذي يستطيع غير المعاق الوصول إليه: كالمدراس والمستشفيات والمطارات ووسائل النقل المختلفة ومراكز التسوق وغيرها، لضمان تمكنهم من التمتع والاستفادة من كل ما هو موجود في هذه المرافق (حمود، ٢٠٢٣، ص٥١).

وان الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية تنظر إلى المعوق كإنسان لديه العديد من القدرات والإمكانيات والاستعدادات التي يمكن الاستفادة منها عن طريق التأهيل والتدريب حتى يستطيع ان يكون شخصاً منتجاً في المجتمع، فالتنمية لا تقتصر بالعجز والكسل، ولكنها تحتاج من كل فرد الجهد والعمل حتى نستطيع ان نصل إلى هدف الخدمة الاجتماعية وهو تحقيق الرفاهية للمجتمع (فهيم، ١٩٩٨، ص٢٠٤)، مع التركيز على تقديم خدمات التأهيل على المستوى المجتمعي في كل من المناطق الحضرية والريفية، وتعزيز جميع الاجراءات التي تستهدف إدماج الأشخاص المعوقين في المجتمع بما في ذلك إلغاء جميع القيود التي تحول دون استخدامهم المرافق والخدمات العامة (رمضان، ١٩٩٠، ص٢٠٧)، للوصول الى الخدمات المادية، التعليمية، التشريعية، المجتمعية والرقمية لممارسة حياته الطبيعية.

لذا أخذت وزارة الشؤون الاجتماعية على عاتقها بعد ذلك التوسع في نشر خدمات تأهيل المعوقين، فشجعت على إنشاء المنظمات الأهلية التي تقدم هذا النوع من الرعاية (فهيم، ٢٠٠٧، ص ٣٨٧)، وتركز خدمات هذه المنظمات على تأهيل المعاقين في المجالات الاجتماعية والمهنية والتعليمية، وتغطي هذه الخدمات تأهيل جميع فئات المعاقين في المجتمع (الحديدي، وسالم، ومسعود، ٢٠٠٨، ص ٢٨٦).

وتهتم طريقة تنظيم المجتمع في المنظمات الأهلية ببعض المهام والأهداف التي تسهم في زيادة فاعليتها بما يحقق أهدافها ويضمن لها الاستمرار في وظيفتها الاجتماعية (رجب وآخرون، ١٩٩٧، ص ٤٧٦) وتقديم خدمات، أنشطة، برامج، ومشروعات في مجالات متعددة ومنها مجال الإعاقة، من خلال منظم اجتماعي واعي بدوره المهني ومستجدات التعامل مع هذه الفئة.

وتساهم مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال طريقة تنظيم المجتمع باستخدام أساليب مهنية للعمل مع المنظمات الأهلية لإتاحة فرص الحصول على الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، فالمنظم الاجتماعي في منظمات رعاية وتأهيل المعوقين ليس باحثاً فقط، بل هو أيضاً معالج لمشكلات المعوق الشخصية والمشكلات الأخرى التي تحول دون إفادته من الفرص المتاحة لرعايته داخل المؤسسة (فهيم، ١٩٩٨، ص ٢٠٣)، كما عرض الفرص المختلفة أمام الأسرة وإتاحة الفرصة لها لاختيار المناسبة منها (أبو النصر، ٢٠٠٩، ص ٣٠٢) سواء كانت خدمات تتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة أو قرارات مرتبطة بهم وبممارسة حياتهم الطبيعية.

وتؤكد العديد من الدراسات أن المنظمات الأهلية تلعب دوراً هاماً في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة كدراسة (Grills, Hoq, Wong, Allagh, Singh, Soji & Murthy (2020) التي أظهرت أن منظمات الأهلية تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في مشاورات المجتمعية والأنشطة الاجتماعية والوصول إلى المرافق مثل المراحيض وإعادة التأهيل وخدمات الرعاية الاجتماعية الحكومية، كما أشارت دراسة (Groe (2002 أن منظمة إعادة التأهيل الدولية قوة رئيسية في الدعوة الدولية للإعاقة، حيث دافعت عن الخدمات المجتمعية وعن جمع الإحصاءات المتعلقة بالإعاقة. وهدفت دراسة (Gümüş (2008 إلى تقديم معلومات حول مواقف الوكالات المحلية تجاه الإعاقة والإتاحة من حيث الممارسين وليس المستخدمين. وترصد هذه الدراسة مستوى المعرفة ووجهات نظر الموظفين المعنيين وأعمال الوكالات المحلية بشأن الإعاقة والإتاحة، كما تشير نتائج دراسة (Mujkanovic (2016 &

Memisevic, Hadzic, Zecic إلى أن الاستراتيجيات التي تهدف إلى زيادة جودة حياة الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تركز على إيجاد وتوسيع فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة الفكرية، مع كيفية دمج هذه النتائج في سياسات وممارسات المنظمات غير الحكومية لتعزيز نتائج جودة الحياة لهؤلاء الأشخاص. ودراسة (Zhong (2020 التي أشارت إلى إمكانية استفادة المنظمات غير الحكومية من تكنولوجيا المعلومات لمساعدة الشركات الصغيرة في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز توظيف ذوي الإعاقة.

ثانياً: الموجّهات النظرية:

نموذج العمل مع مجتمع المنظمة:

"إن المنظمات عبارة عن وحدات اجتماعية يتم بناؤها بشكل مقصود لتحقيق أهداف محددة ومن هنا فإن الغرض من تصميم المنظمة وإنشائها إنما هو تحقيق أهداف معينة يعجز الجهد الفردي عن تحقيقها (رجب وآخرون، ١٩٨٣، ص ٤٩)، ويركز هذا النموذج على إشباع احتياجات أعضاء المنظمة كبيرة الحجم متعددة الأقسام حتى يتمكنوا من أداء الخدمات للعملاء بشكل أكثر إيجابية حيث يعنى هذا النموذج في التعامل المهني مع مكونات المنظمة الاجتماعية ومجتمعها الذاتي لمساعدتها على خدمة المواطنين بفاعلية متزايدة. وتتحد أهمية هذا النموذج في كونه يوجه أنظار المشتغلين بطريقة تنظيم المجتمع الى المنظمة من الداخل والعمل على تطوير خدماتها لصالح من تخدمهم من العملاء (عفيفي، ٢٠٠٧، ص ١٥٩). ويقترح رضا أن يمارس نموذج العمل مع مجتمع المنظمة العمليات التالية (عبدالعال، ٢٠٠٠، ص ص ٢٧٧ : ٢٨٠):

- ١- المساهمة في تطوير المنظمة ذاتها كي تتمكن من التعامل بفاعلية متزايدة مع المجتمع والمستفيدين من خدماتها.
- ٢- دراسة الصعوبات التي تواجه العمل المهني بالمنظمة والعمل على حلها.
- ٣- المساهمة في وضع علاقة متوازنة بين الجهاز الإداري والجهاز المهني بالمنظمة.
- ٤- التعرف على آراء المستفيدين فيما يقدم لهم من خدمات، أي إيجاد عملية محاسبية اجتماعية للمنظمة.
- ٥- ضمان تأثير سياسة المنظمة بآراء المهنيين وبناتج عملية المحاسبية الاجتماعية.
- ٦- العمل بين مختلف أقسام المنظمة لتحسين العلاقات وللارتقاء بالتنسيق فيما بينها.
- ٧- دراسة احتياجات أفراد مجتمع المنظمة حتى تعمل المنظمة على المساعدة في إشباعها.

٨- التأثير على عملية اتخاذ القرار بالمنظمة لصالح الأعضاء المكونين للمنظمة، والمنتفعين من خدماتها، وللارتقاء بمستوى العمل المهني بها.

يمكن للباحث الاستفادة من نموذج العمل مع مجتمع المنظمة كموجه نظري في تحليل اسهامات المنظمات الأهلية، التي وُجدت لتقديم خدمات متنوعة في مجالات متعددة، ومن بينها دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. إذ تسعى هذه المنظمات إلى دراسة احتياجات هذه الفئة بعمق والعمل على تلبيتها، بهدف تعزيز اندماجهم في المجتمع بشكل فعال. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري أن تطوّر هذه المنظمات قدراتها المؤسسية، وتعتمد أساليب وبرامج مبتكرة لتعزيز وسائل الإتاحة، بما يواكب التطورات الحديثة ويضمن تحقيق أقصى فاعلية في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين جودة حياتهم.

ثالثاً: صياغة المشكلة

وبناء على هذا الطرح العام للاهتمامات المعرفية لموضوع الدراسة ونتائج الدراسات السابقة والتوجهات النظرية للدراسة، يتضح أن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة متعددة ومتشابهة ويلزم تحقيق التكاتف لإشباع أو تطوير أساليب العمل على تحقيقها لتذليل العقبات لهم في ممارسة حياة طبيعية، ووجود المنظمات الأهلية توفر خدمات متنوعة تخدم كافة أنواع الإعاقة، يوجب لها تطوير أساليبها لاستدامة تقديم الخدمات، وتعزيز ودعم وسائل الإتاحة لهم بمختلف أشكالها كي يتمتعوا بممارسة حياتهم. وبناء على ما سبق تحددت مشكلة الدراسة في " تحديد اسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ".

رابعاً: أهمية الدراسة

١- تزايد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في العالم عامة وفي مصر خاصة، وهذا ما أشار اليه الجهاز العامة للتعبئة والاحصاء في تقاريره وكتبه الإحصائية حيث بلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر 10.64% من إجمالي نسبة السكان.

٢- ضرورة الاستثمار في الأشخاص ذوي الإعاقة لما يمتلكون من إمكانيات وطاقات غير مستغلة في خدمة المجتمع وتنميته.

٣- تسليط الضوء على اسهامات المنظمات الأهلية في مجال الإعاقة وتعدد وظائفها لتحسين خدمات الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال أساليب وبرامج مهنية لتيسير فرص الوصول لتخطي العقبات التي تحول لاندماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الطبيعية.

٤- ندرة بحوث الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة بصفة عامة على المستوى الأكاديمي العربي، وخاصة داخل بحوث الخدمة الاجتماعية وطريقتها في تنظيم المجتمع.

خامساً: أهداف الدراسة:

- ١- تحديد إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٢- تحديد المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٣- تحديد مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٤- تحديد دلالات الفروق المعنوية بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ٥- تقديم دليل تدريبي مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.

سادساً: فروض الدراسة:

- ١- الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة مرتفعاً ":

ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:

- (١) دعم الإتاحة المادية. (٢) دعم الإتاحة الرقمية.
- (٣) دعم الإتاحة المجتمعية. (٤) دعم الإتاحة التعليمية.
- (٥) دعم الإتاحة التشريعية. (٦) دعم الإتاحة الإدارية.
- ٢- الفرض الثاني للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ".
- ٣- الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ".

٤- **الفرض الرابع للدراسة:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة " .

٥- **الفرض الخامس للدراسة:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً للنوع بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة " .

٦- **الفرض السادس للدراسة:** " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة " .

سابعاً: مفاهيم الدراسة وإطارها النظري:

١ - مفهوم المنظمات الأهلية: Non-Governmental Organizations

ووفقاً للمادة رقم (١) يعرفها القانون المصري لتنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم (١٤٩) لسنة ٢٠١٩ المنظمات الأهلية بأنها "كل جماعة ذات تنظيم تهدف الى المساهمة في تنمية الفرد والمجتمع وتحقيق متطلباته وتعظيم قدراته على المشاركة في الحياة العامة والتنمية المستدامة دون أن تهدف الى الربح، ويتم تأسيسها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتتألف بحد أدنى من عشرة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو منهما معاً، وتعرف بأنها منظمات لا تهدف الى الربح ، بل تهتم بتقديم خدمات اجتماعية لأعضائها أو لسكان المجتمع أو لفئة معينة منه (أبو النصر، ٢٠٠٤، ص٥٦).

ويقصد الباحث " بالمنظمات الأهلية" في هذه الدراسة:

منظمات أهلية (جمعية- مؤسسة) مسجلة ومشهرة ضمن قوانين تنظيم ممارسة العمل الأهلي في مصر، وأن تقع المنظمة الأهلية في نطاق محافظة أسوان بمركزها الخمس، وأن تعمل في ميدان الإعاقة، وأن تقدم خدمات وبرامج متنوعة لكافة أنواع الإعاقة.

ومع ازدياد الفئات التي تعاني من الإعاقات طبقاً للإحصائيات المختلفة وكذلك ارتباطاً بالتنوع في الإعاقات المختلفة التي انتشرت في الآونة الأخيرة ومع اهتمامات الدولة بضرورة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وإتباع الأجهزة والوسائل الحديثة والتكنولوجية كان لابد من تطوير العمل بتلك المنظمات بتطبيق طرق وأساليب التدريب الحديثة المرتبطة ببعض الأجهزة

والوسائل التي تم تكوينها في الأوقات الحالية (فهيم، ٢٠١١، ص ٧١) لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة بوسائل الإتاحة المختلفة التي تحقق إدماجهم في الحياة العامة، كما تسهم المنظمات الأهلية من خلال المنظم الاجتماعي بالعديد من الأدوار التي يمكن أن تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة لإتاحة وهي:

- (١) المشاركة في وضع خطط تأهيل المعاقين في المؤسسة كل حسب طبيعة الإعاقة ومساعدة المعاق على الاستمرار في عمليات التأهيل وتلقى التدريب والعمل على حل المشكلات التي تعترض ذلك .
- (٢) المساعدة في تدعيم وتطوير الخدمات التي تقدمها المؤسسة باستمرار وجعلها أكثر استجابة لمتطلبات المعاقين واحتياجاتهم.
- (٣) مد المعاقين بالمعلومات عن المؤسسات والمنظمات التي تقدم لهم الخدمات وكيفية الحصول عليها ومساعدتهم على الاستفادة منها.
- (٤) مساعدة المعاقين على تنظيم أنفسهم للمطالبة بحقوقهم والحصول على الامتيازات المقررة لهم قانوناً .
- (٥) توعية أفراد المجتمع وجماعته وهيئاته بأسباب الإعاقة وكيفية الوقاية منها وأهمية التعامل معها (حنا، ٢٠١٠، ص ص ٧٦ : ٧٨).
- (٦) تنوير الرأي العام عبر كافة وسائل الاتصال الجماهيري ومشكلات المعاقين وكيف تعديل الاتجاهات الخاطئة لدى الجماهير تجاه الإعاقة والشخص المعاق.
- (٧) المشاركة في إجراء البحوث والدراسات الاجتماعية العلمية عن الموضوعات المتعلقة بالإعاقة، وبرامج الرعاية والتأهيل للمعاقين، وأساليب الوقاية من الإعاقة (أبو النصر، ٢٠٠٤، ص ٢٥٥).

٢- مفهوم وسائل الإتاحة: Accessibility

الوسيلة في اللغة: هي ما يتوصل به إلى تحصيل المقصود، وقال ابن الاثير في النهاية: الوسيلة هي ما يتوصل به إلى الشيء، ويتقرب به، وجمعها وسائل (المحمدي، ٢٠١٧، ص ٦٧).

أما الإتاحة لغويا من الفعل تيح: تاح الشيءُ يَتَّيحُ: تَهَيَّأ؛ قال: تاح له بعدك جنزبٌ وأي، وأُتِّيحَ له الشيءُ أي قُدِّرَ أو هُيِّئَ له؛ وأتاحه الله: هَيَّأه. وأتاح الله له خيراً وشرّاً. وأتاحه له: قَدَّرَه له. وتاح له الأمر: قَدَّرَ عليه (ابن منظور، ٢٠٠٥، ص ٤١٨)؛ وفي قاموس العلوم الاجتماعية

يقصد بها سهولة التوصل، السهولة التي يتصل بها أعضاء شريحة اجتماعية (صالح، ١٩٩٩، ص ٢٣)، وفي قاموس أكسفورد تعني في متناول اليد، سهل المنال، يمكن الوصول إليه (Arts, (n.d), p8).

ووفقاً للمادة رقم (٣) يعرف القانون المصري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ الإتاحة بأنها: التجهيزات والإجراءات اللازمة للوصول إلى بيئة دامجة وموائمة فيزيقياً ومجتمعياً ومعلوماتياً ومادياً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير المعدات والأدوات والوسائل المساعدة اللازمة لضمان ممارستهم لحقوقهم وحرياتهم على قدم المساواة مع الآخرين .

ويقصد الباحث بمفهوم وسائل الإتاحة في هذه الدراسة وهو:

الإجراءات اللازمة التي توفرها أو تساهم بها المنظمات الأهلية للأشخاص ذوي الإعاقة في تهيئة البيئة الطبيعية والإنسانية سواء كانت (فيزيقياً ومجتمعياً ومعلوماتياً ومادياً) لتكون ملائمة لقدراتهم الحسية، الحركية، العقلية، والشعورية، ولضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع بشكل كامل ومتساوٍ مع الآخرين، أو كما جاء في قانون الأشخاص ذوي الإعاقة السالف ذكره.

ويشمل دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة مجموعة واسعة من الخدمات والتسهيلات التي تهدف إلى تحسين جودة حياتهم وتعزيز استقلاليتهم. وتتضمن هذه الوسائل: توفير تسهيلات للوصول إلى المرافق العامة والأجهزة المادية، وضمان إتاحة الخدمات التعليمية، وتيسير الوصول إلى المنصات والخدمات الرقمية، إلى جانب تبسيط الإجراءات الإدارية داخل المنظمات الأهلية. كما يشمل الدعم تحديث التشريعات لضمان فرص عادلة للعيش والاندماج في المجتمع، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى مختلف الخدمات المجتمعية، مما يساهم في تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة بشكل أكثر فاعلية. وهذا ما استعرضته احتفالية المجلس العربي للطفولة والتنمية مبادئ تحقيق الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وبينها إزالة الحواجز الثقافية والاجتماعية وتبسيط الضوء على القدرات والإمكانات التي يتمتع بها الأشخاص ذوو الإعاقة، واستحداث الدولة لسياسات وتشريعات تركز على مبدأ المواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص، وتعديل البيئات المادية والتكنولوجية لتناسب استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تبني مبدأ التصميم العام الذي يتضمن

تصميم بيانات مادية وتكنولوجية جامعة ودامجة قابلة للاستخدام من أبناء المجتمع كافة (جمال، ٢٠١٩، ص ٢٠٤).

وما أوصي به تقرير منظمة الصحة العالمية حول الإعاقة ٢٠١١ حول إتاحة الوصول إلى كافة الخدمات العامة مثل (خدمات الصحة، الخدمات الاجتماعية، الخدمات التعليمية، وغيرها)، واعتماد معايير وطنية للإتاحة والوصول لذوي الإعاقة وضمان بهذه المعايير في المباني الجديدة، وفي وسائل النقل وفي الحصول على المعلومات والاتصالات (محمد، ٢٠١٨، ص ٣٨: ٤٤).

وتوفير التسهيلات وسبل الإتاحة لتقلي الخدمات التعليمية المختلفة، كالمراكز اللغوية لتقديم الخدمات للصم وضعاف السمع، وتعليم الكتابة بطريقة برايل وتوفير خدمات المكتبات السمعية للمكفوفين، وغير ذلك من خدمات لازمة لدعم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العملية التعليمية (حمود، ٢٠٢٣، ص ٦٢).

ويرى بعض المتخصصين أن الإتاحة الرقمية هي قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على استخدام شبكة الإنترنت، وفهم محتواها وتصفح مواقعها المختلفة والتفاعل معها، والمساهمة فيها بمدخلاتهم الخاصة، على أن تناسب الطبيعة الخاصة لإعاقتهم بالكيفية التي تحسن سهولة استخدامهم لها وتقلل من وقت وتكلفة الاستخدام، بغض النظر عن نوع أو محتوى تلك المواد، وبغض النظر عن نوع أو طبيعة (الإعاقة البصرية - السمعية - الحركية - الذهنية - التوحد) (العربي، ٢٠٢٠، ص ١٥٢).

٣- الأشخاص ذوي الإعاقة: people with disabilities

فالإعاقة تشير إلى الأشخاص الذين يبدو أن مظاهرهم الجسمية أو أدائهم الوظيفي يضعهم في مكانة أقل من غيره، وتعنى كلمة معاق كل شخص عاجز كلياً أو جزئياً عن ضمان حياة شخصية أو اجتماعية طبيعية، نتيجة نقص خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمية أو الفكرية. والمعوق في رأى عامة الناس هو كل من به نقص جسيم ظاهر في بدنه أو عقله أو حواسه، مثل حالات البتر، والشلل، والعتة، وفقد البصر، وفقد السمع (رشوان، ٢٠٠٩، ص ٢٨: ٢٩).

ووفقاً لمادة رقم (٢) يعرف القانون المصري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ الشخص ذي الإعاقة: كل شخص لديه قصور أو خلل كلي أو جزئي، سواء كان بدنياً، أو ذهنياً، أو عقلياً، أو حسيّاً، إذا كان هذا الخلل أو القصور مستقرّاً، مما يمنعه

لدي التعامل مع مختلف العوائق من المشاركة بصورة كاملة وفعالة مع المجتمع وعلى قدم المساواة مع الآخرين.

ويقصد الباحث بالأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الدراسة:

هم الأفراد من سن (٦-١٨ سنة) الذين يعانون من إعاقات حركية، بصرية، سمعية، ذهنية، ونفسية تؤثر على قدرتهم على القيام بأنشطة الحياة اليومية بشكل مستقل، قد تكون هذه الإعاقات دائمة أو مؤقتة، ومستفيدين من خدمات وأنشطة المنظمات الأهلية العاملة في الإعاقة، وأسر المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية.

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

١- منهجية الدراسة:

تتنمي هذه الدراسة وفقاً لأهدافها إلى نمط الدراسات الوصفية التي تعتبر منهج علمي متكامل لدراسة المشكلات والظواهر العلمية، ثم وصفها بالكامل بناءً على المعلومات التي توفرت عند الباحث، ثم تحليلها وتبويبها وتنظيمها وتنسيقها، والتوصل إلى الاستنتاجات العلمية. كما أن الدراسات الوصفية تعد من أنسب أنواع الدراسات لموضوع الدراسة الراهنة حيث إنها تركز على رصد ووصف وتحليل واقع إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وصولاً إلى صياغة دليل تدريبي مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال الاستشهاد بمعطيات الأطر النظرية العلمية ونتائج ودلالات الأطر الميدانية التطبيقية للدراسة. واعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة المتاحة " العينة الميسرة للباحث " لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من المنظمات الأهلية بمحافظة أسوان محل الدراسة وعددهم (٤٣١) مفردة، وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسؤولين بالمنظمات الأهلية العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة أسوان محل الدراسة وعددهم (٢٠٨) مفردة. وتوزيعهم كالتالي:

جدول رقم (١) يوضح توزيع أسر الأشخاص ذوي الإعاقة والمسؤولين مجتمع الدراسة

م	المنظمات الأهلية	عدد الأسر	عدد المسؤولين
١	جمعية الهلال الأحمر بأسوان	٣٩	٣٥
٢	جمعية تنمية المجتمع بنصر النوبة	٨	١٠
٣	جمعية واحة نور الحياة	١٠٧	١١
٤	المؤسسة العربية الأفريقية	٤٥	٢٠
٥	مؤسسة كلنا إيد واحدة	٦٠	٢٣
٦	الجمعية المصرية الألمانية للمعاقين بأسوان	٥٠	٢٠
٧	جمعية تحفيظ القرآن الكريم بكم أمبو	١١	١٠
٨	جمعية عيد الأم بأسوان	٨	١١
٩	جمعية نادي الإعلاميين	١٨	١٥
١٠	مؤسسة الجسر المصري للإعلام والتنمية	١٢	١٤
١١	جمعية أصدقاء الكتاب المقدس بكم أمبو	١٠	٩
١٢	جمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة بإدفو	٧	١٤
١٣	مؤسسة المنارة للتنمية المحلية	٧	٨
١٤	جمعية انطلاق بدر او	٤٩	٨
المجموع		٤٣١	٢٠٨
عينة الصدق والثبات " خارج إطار مجتمع الدراسة "		١٠	١٠
• وترجع مبررات اختيار المنظمات الأهلية العاملة في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة أسوان محل الدراسة نظراً لتوجيه مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة أسوان للتطبيق في تلك المنظمات، وكذلك تقديم المنظمات الأهلية محل الدراسة خدماتها لكافة أنواع الإعاقات، بالإضافة إلى اهتمام المنظمات الأهلية محل الدراسة بتوفير كافة وسائل الإتاحة للاستفادة من خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة بمحافظة أسوان.			

٢- أساليب جمع البيانات:

استخدم الباحث المقابلة الفردية والاستبيان مع المبحوثين " أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، والمسؤولين " للحصول على البيانات من الميدان مستخدماً أدوات جمع البيانات " استبيان لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، واستبيان للمسؤولين ". وقد استعان الباحث بالاستبيان عن طريق المقابلة وذلك لشرح وتوضيح أسئلة وعبارات الأداة لبعض أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة. كما اعتمد الباحث على الأسر في عملية جمع البيانات نظراً لعدم قدرة بعض الأشخاص ذوي الإعاقة على التعاون مع الباحث بسبب طبيعة إعاقاتهم.

٣- أدوات الدراسة:

تمثلت أدوات جمع البيانات في: استبيان للأسر/ المسؤولين حول إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة:

(١) قام الباحث بتصميم استبيان للأسر/ المسؤولين حول إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وذلك في ضوء الأدبيات النظرية والإطار

التصوري الموجه للدراسة، وكذلك الرجوع إلى الدراسات السابقة التخصصية ذات الصلة بالقضية البحثية للدراسة.

(٢) تم تحديد الأبعاد التي يشتمل عليها استبيان الأسر/ المسؤولين، ثم تم تحديد وصياغة العبارات الخاصة بكل بعد. والذي بلغ عددها (٥٠) عبارة. وتوزيعها كالتالي:

جدول رقم (٢) يوضح توزيع أبعاد استبيان الأسر/ المسؤولين

م	الأبعاد الرئيسية	الأبعاد الفرعية	عدد العبارات	أرقام العبارات
١	إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإثاعة للأشخاص ذوي الإعاقة	دعم الإثاعة المادية	٥	١ - ٥
		دعم الإثاعة الرقمية	٥	٦ - ١٠
		دعم الإثاعة المجتمعية	٥	١١ - ١٥
		دعم الإثاعة التعليمية	٥	١٦ - ٢٠
		دعم الإثاعة التشريعية	٥	٢١ - ٢٥
		دعم الإثاعة الإدارية	٥	٢٦ - ٣٠
٢	المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإثاعة للأشخاص ذوي الإعاقة		١٠	٣١ - ٤٠
٣	مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإثاعة للأشخاص ذوي الإعاقة		١٠	٤١ - ٥٠
• وتحددت أهم مصادر تلك الأبعاد في الرجوع إلى التراث النظري الموجه للدراسة، وكذلك الدراسات السابقة ذات الصلة بالمشكلة البحثية للدراسة.				

(٣) اعتمد استبيان الأسر/ المسؤولين على التدرج الثلاثي لمقياس ليكرت، بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة (موافق، إلى حد ما، غير موافق) وأعطيت لكل استجابة من هذه الاستجابات وزناً (درجة)، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٣) يوضح درجات استبيان الأسر/ المسؤولين

الاستجابات الدرجة	موافق	إلى حد ما	غير موافق
	٣	٢	١

(٤) تحديد مستويات المتوسطات الحسابية لأبعاد الدراسة:

يمكن تحديد مستوى أبعاد استبيان الأسر/ المسؤولين باستخدام المتوسط الحسابي، حيث تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة - أقل قيمة (٣-١) =

(٢)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح ($3/2$) = $0,67$) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٤) يوضح مستويات المتوسطات الحسابية لأبعاد الدراسة

المستوى	القيم
مستوى منخفض	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١ إلى ١,٦٧
مستوى متوسط	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ١,٦٨ إلى ٢,٣٤
مستوى مرتفع	إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من ٢,٣٥ إلى ٣

(٥) صدق الأداة:

(أ) **صدق المحتوى " الصدق المنطقي "**: اعتمد الباحث في التحقق من صدق المحتوى " الصدق المنطقي " لاستبيان الأسر/ المسؤولين، على ما يلي:

- الاطلاع على الأدبيات النظرية، والكتب العلمية، والدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بقضية الدراسة، ثم تحليل هذه الأدبيات النظرية، والدراسات والبحوث السابقة وذلك للوصول إلى الأبعاد المختلفة والعبارات المرتبطة بهذه الأبعاد ذات الارتباط بالمشكلة البحثية للدراسة وذلك لتحديد إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة والمتمثلة في: (دعم الإتاحة المادية، ودعم الإتاحة الرقمية، ودعم الإتاحة المجتمعية، ودعم الإتاحة التعليمية، ودعم الإتاحة التشريعية، ودعم الإتاحة الإدارية)، وتحديد المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، ومقترحات مواجهتها.

- ثم تم عرض استبيان الأسر/ المسؤولين على عدد (٥) محكمين من أعضاء هيئة التدريس - تخصص تنظيم المجتمع بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة أسوان وكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان لإبداء الرأي في صلاحية الأداة من حيث السلامة اللغوية للعبارات من ناحية وارتباطها بأبعاد الدراسة من ناحية أخرى، وقد تم حذف بعض العبارات وتعديل وإعادة صياغة البعض، وبناء على ذلك تم صياغة الأداة في صورتها النهائية، كما يمكن الاعتماد على نتائجها في تحقيق أهداف الدراسة واختبار صحة فروضها.

(ب) **صدق الاتساق الداخلي:** اعتمد الباحث في حساب صدق الاتساق الداخلي لاستبيان الأسر/ المسؤولين على معامل ارتباط كل بعد في الأداة بالدرجة الكلية للأداة، وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (١٠) مفردات من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدد (١٠) مفردات من المسؤولين (خارج إطار مجتمع الدراسة). وتبين أنها معنوية عند مستويات الدلالة المتعارف عليها، وأن معامل الصدق مقبول، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٥) يوضح الاتساق الداخلي بين أبعاد استبيان الأسر/ المسؤولين ودرجة الأداة ككل

الأبعاد		الإسهامات	المعوقات	المقترحات	أبعاد الأداة ككل
استبيان الأسر (ن=١٠)	معامل الارتباط	٠,٩٥٥	٠,٨٩٢	٠,٩٢٣	١
	الدلالة	**	**	**	
استبيان المسؤولين (ن=١٠)	قوة معامل الارتباط	طردى قوى	طردى قوى	طردى قوى	طردى تام
	معامل الارتباط	٠,٨٧٥	٠,٩٢٦	٠,٩٧٣	١
	الدلالة	**	**	**	
	قوة معامل الارتباط	طردى قوى	طردى قوى	طردى قوى	طردى تام

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

يوضح جدول رقم (٥) أن: توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين أبعاد استبيان الأسر/ المسؤولين لكل بعد على حدة من ناحية ولأبعاد كلها من ناحية أخرى، ومن ثم تحقق مستوى الثقة في الأداة والاعتماد على نتائجها.

(ج) **ثبات الأداة:** اعتمد الباحث في حساب ثبات استبيان الأسر/ المسؤولين على استخدام معادلة سبيرمان - براون للتجزئة النصفية للثبات، حيث تم تقسيم عبارات كل بعد إلى نصفين، يضم القسم الأول القيم التي تم الحصول عليها من الاستجابة للعبارات الفردية، ويضم القسم الثاني القيم التي تم الحصول عليها من الاستجابة للعبارات الزوجية، وذلك بتطبيقه على عينة قوامها (١٠) مفردات من أسر الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدد (١٠) مفردات من المسؤولين (خارج إطار مجتمع الدراسة). وذلك كما يلي:

جدول رقم (٦) يوضح نتائج ثبات استبيان الأسر/ المسؤولين

الأبعاد	الإسهامات	المعوقات	المقترحات	أبعاد الأداة ككل
ثبات استبيان الأسر (ن=١٠)	معادلة جوتمان للتجزئة	٠,٩٩٧	٠,٩٩٨	٠,٩٩٩
	قيمة (ر) ودالاتها	**٠,٩٩٥	**٠,٩٩٧	**٠,٩٩٨
	قوة معامل الارتباط	طردى قوي	طردى قوي	طردى قوي
	قيمة المعامل	٠,٩٩٧	٠,٩٩٨	٠,٩٩٩
	درجة الثبات	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية
ثبات استبيان المسؤولين (ن=١٠)	معادلة جوتمان للتجزئة	٠,٩٩٥	٠,٩٩٥	٠,٩٩٨
	قيمة (ر) ودالاتها	**٠,٩٩١	**٠,٩٩١	**٠,٩٩٦
	قوة معامل الارتباط	طردى قوي	طردى قوي	طردى قوي
	قيمة المعامل	٠,٩٩٥	٠,٩٩٥	٠,٩٩٨
	درجة الثبات	درجة عالية	درجة عالية	درجة عالية

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

يوضح جدول رقم (٦) أن: معاملات الثبات لأبعاد استبيان الأسر/ المسؤولين تتمتع بدرجة عالية من الثبات والدقة والموثوقية، وأصبحت الأداة في صورتها النهائية، وبذلك يمكن الاعتماد على نتائجها، كما أن نتائجها قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة.

٤- أساليب التحليل الكيفي والكمي:

تم جمع البيانات في الفترة من ١/١/٢٠٢٥م إلى ٢٧/٢/٢٠٢٥م، واعتمدت الدراسة في تحليل البيانات على الأساليب التالية:

- أسلوب التحليل الكيفي: بما يتناسب وطبيعة موضوع الدراسة.
- أسلوب التحليل الكمي: تم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.V. 24.0)، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعادلة سبيرمان - براون للتجزئة النصفية للثبات، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين.

تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

المحور الأول: وصف مجتمع الدراسة:

١- وصف أسر الأشخاص ذوي الإعاقة مجتمع الدراسة:

جدول رقم (٧) يوضح وصف أسر الأشخاص ذوي الإعاقة مجتمع الدراسة (ن=٤٣١)

المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النوع	ك	%
السن	٤٠	٦	ذكر	٨٨	٢٠,٤
عدد سنوات الاستفادة	٢	١	أنثى	٣٤٣	٧٩,٦
			المجموع	٤٣١	١٠٠
الحالة الاجتماعية	ك	%	الحالة التعليمية	ك	%
متزوج	٣٦٢	٨٤	تعليم أساسي	٦٧	١٥,٥
مطلق	٣٨	٨,٨	مؤهل متوسط	٢٦٥	٦١,٥
أرمل	٣١	٧,٢	مؤهل عالي	٩٩	٢٣
المجموع	٤٣١	١٠٠	المجموع	٤٣١	١٠٠
الوظيفة	ك	%	المركز الإداري	ك	%
قطاع حكومي	٥٣	١٢,٣	مركز أسوان	٣٤٦	٨٠,٣
قطاع خاص	٥٥	١٢,٨	مركز كوم أمبو	٢١	٤,٩
أعمال حرة	٤٨	١١,١	مركز إدفو	٧	١,٦
لا يعمل	٢٧٥	٦٣,٨	مركز دراو	٤٩	١١,٤
			مركز نصر النوبة	٨	١,٩
المجموع	٤٣١	١٠٠	المجموع	٤٣١	١٠٠
محل الإقامة	ك	%			
ريف	١٤٤	٣٣,٤			
حضر	٢٨٧	٦٦,٦			
المجموع	٤٣١	١٠٠			

يوضح جدول رقم (٧) أن:

- متوسط سن أرباب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة (٤٠) سنة، وبانحراف معياري (٦) سنوات تقريباً.

- متوسط عدد سنوات استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من المنظمات الأهلية سنتان، وبانحراف معياري سنة واحدة تقريباً.

- أكبر نسبة من أرباب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة إناث بنسبة (٧٩,٦%)، بينما الذكور بنسبة (٢٠,٤%).

- أكبر نسبة من أرباب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة متزوجين بنسبة (٨٤%)، يليه مطلق بنسبة (٨,٨%)، وأخيراً أرمل بنسبة (٧,٢%).

- أكبر نسبة من أرباب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة حاصلين على مؤهل متوسط بنسبة (٦١,٥%)، يليه مؤهل عالي بنسبة (٢٣%)، وأخيراً تعليم أساسي بنسبة (١٥,٥%).
- أكبر نسبة من أرباب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة لا يعملون بنسبة (٦٣,٨%)، يليه العاملين بالقطاع الخاص بنسبة (١٢,٨%)، ثم القطاع الحكومي بنسبة (١٢,٣%)، وأخيراً أعمال حرة بنسبة (١١,١%).
- أكبر نسبة من أرباب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة مركزهم الإداري التابعين له مركز أسوان بنسبة (٨٠,٣%)، يليه مركز دراو بنسبة (١١,٤%)، ثم مركز كوم أمبو بنسبة (٤,٩%)، يليه مركز نصر النوبة بنسبة (١,٩%)، وأخيراً مركز إدفو بنسبة (١,٦%).
- أكبر نسبة من أرباب أسر الأشخاص ذوي الإعاقة محل إقامتهم بالحضر بنسبة (٦٦,٦%)، يليه الريف بنسبة (٣٣,٤%).

٢- وصف المسؤولين بالمنظمات الأهلية مجتمع الدراسة:

جدول رقم (٨) يوضح وصف المسؤولين بالمنظمات الأهلية مجتمع الدراسة (ن=٢٠٨)

المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النوع	ك	%
السن	٤١	٧	ذكر	٨٦	٤١,٣
عدد سنوات الخبرة	١١	٥	أنثى	١٢٢	٥٨,٧
			المجموع	٢٠٨	١٠٠
الحالة الاجتماعية	ك	%	المؤهل الدراسي	ك	%
أعزب	٥٨	٢٧,٩	مؤهل متوسط	٢٣	١١,١
متزوج	١٤١	٦٧,٨	مؤهل فوق المتوسط	١٣	٦,٣
مطلق	٤	١,٩	مؤهل عالي	١٤١	٦٧,٨
أرمل	٥	٢,٤	دراسات عليا	٣١	١٤,٩
المجموع	٢٠٨	١٠٠	المجموع	٢٠٨	١٠٠
الوظيفة	ك	%	المركز الإداري	ك	%
رئيس مجلس إدارة	١٤	٦,٧	مركز أسوان	١٥٦	٧٥
نائب رئيس مجلس إدارة	١٤	٦,٧	مركز كوم أمبو	١٩	٩,١
عضو مجلس إدارة	١٧	٨,٢	مركز إدفو	١٤	٦,٧
أمين صندوق	١٢	٥,٨	مركز دراو	٩	٤,٣
أخصائي اجتماعي	٢٥	١٢	مركز نصر النوبة	١٠	٤,٨
مدير تنفيذي	١٤	٦,٧	المجموع	٢٠٨	١٠٠
أخصائي تخاطب	٦٥	٣١,٣			
إداري	٤٧	٢٢,٦			
المجموع	٢٠٨	١٠٠			

يوضح جدول رقم (٨) أن:

- متوسط سن المسؤولين بالمنظمات الأهلية (٤١) سنة، وبانحراف معياري (٧) سنوات تقريباً.
- متوسط عدد سنوات خبرة المسؤولين بالمنظمات الأهلية في مجال العمل (١١) سنة، وبانحراف معياري (٥) سنوات تقريباً.
- أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية إناث بنسبة (٥٨,٧%)، بينما الذكور بنسبة (٤١,٣%).
- أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية متزوجين بنسبة (٦٧,٨%)، يليه أعزب بنسبة (٢٧,٩%)، ثم أرمل بنسبة (٢,٤%)، وأخيراً مطلق بنسبة (١,٩%).
- أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية حاصلين على مؤهل عالي بنسبة (٦٧,٨%)، يليه دراسات عليا بنسبة (١٤,٩%)، ثم مؤهل متوسط بنسبة (١١,١%)، وأخيراً مؤهل فوق المتوسط بنسبة (٦,٣%).
- أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية وظيفتهم أخصائي تخاطب بنسبة (٣١,٣%)، يليه إداري بنسبة (٢٢,٦%)، ثم عضو مجلس إدارة بنسبة (٨,٢%)، يليه أخصائي اجتماعي بنسبة (١٢%)، ثم رئيس مجلس إدارة، ونائب رئيس مجلس إدارة، ومدير تنفيذي بنسبة (٦,٧%)، وأخيراً أمين صندوق بنسبة (٥,٨%).
- أكبر نسبة من المسؤولين بالمنظمات الأهلية مركزهم الإداري التابعين له مركز أسوان بنسبة (٧٥%)، يليه مركز كوم أمبو بنسبة (٩,١%)، ثم مركز إدفو بنسبة (٦,٧%)، يليه مركز نصر النوبة بنسبة (٤,٨%)، وأخيراً مركز دراو بنسبة (٤,٣%).

المحور الثاني: إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة:

(١) دعم الإتاحة المادية:

جدول رقم (٩) يوضح إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المادية

للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارات	الأسر (ن=٤٣١)			المسؤولين (ن=٢٠٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تقدم المنظمة قروضاً ميسرة للأسر لتمكينهم من بدء مشاريع صغيرة	٢,٠٦	٠,٨٨	٥	١,٧٥	٠,٩٢	٥
٢	تقدم المنظمة إعانات مالية للأسر لتغطية تكاليف أجهزة المساعدة للعلاج	٢,٢٠	٠,٨٤	٤	٢,٢٩	٠,٨٥	٣
٣	توعي المنظمة بأهمية تهيئة المباني والأماكن العامة لتناسب الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٣٨	٠,٧٦	٣	٢,٥٩	٠,٦٥	١
٤	توفر المنظمة الأجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل ممارسة حياتهم الطبيعية	٢,٤١	٠,٧٣	١	٢,٢٠	٠,٨١	٤
٥	تضع المنظمة لافقتات واضحة لمواقع المرافق والخدمات المختلفة	٢,٣٩	٠,٧١	٢	٢,٤٧	٠,٦٤	٢
دعم الإتاحة المادية ككل		٢,٢٩	٠,٦٠	متوسط	٢,٢٦	٠,٥٩	مستوى متوسط

يوضح جدول رقم (٩) أن:

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها الأسر متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢٩)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول توفر المنظمة الأجهزة للأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل ممارسة حياتهم الطبيعية بمتوسط حسابي (٢,٤١)، يليه الترتيب الثاني تضع المنظمة لافقتات واضحة لمواقع المرافق والخدمات المختلفة بمتوسط حسابي (٢,٣٩)، ثم الترتيب الثالث توعي المنظمة بأهمية تهيئة المباني والأماكن العامة لتناسب الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٣٨)، وأخيراً الترتيب الخامس تقدم المنظمة قروضاً ميسرة للأسر لتمكينهم من بدء مشاريع صغيرة بمتوسط حسابي (٢,٠٦). وتتفق هذه النتيجة مع ما كشفته نتائج دراسة (٢٠٢٣) Ardehali لإتاحة الأجهزة الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها المسؤولون متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٢٦)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول توعي المنظمة بأهمية تهيئة المباني والأماكن العامة لتتناسب الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٥٩)، يليه الترتيب الثاني تضع المنظمة لافتات واضحة لمواقع المرافق والخدمات المختلفة بمتوسط حسابي (٢,٤٧)، ثم الترتيب الثالث تقدم المنظمة إعانات مالية للأسر لتغطية تكاليف أجهزة المساعدة للعلاج بمتوسط حسابي (٢,٢٩)، وأخيراً الترتيب الخامس تقدم المنظمة قروضاً ميسرة للأسر لتمكينهم من بدء مشاريع صغيرة بمتوسط حسابي (١,٧٥). وتتفق هذه النتيجة مع كلا من دراسة (2007) Sanderson ودراسة (2019) Şahin ودراسة (2023) Kim الذين أكدوا على أهمية الإتاحة المادية لضمان مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العامة والاجتماعية، وتهيئة بيئة ملائمة للعيش.

(٢) دعم الإتاحة الرقمية:

جدول (١٠) يوضح إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارات	الأسر (ن=٤٣١)		المسؤولين (ن=٢٠٨)	
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي
١	توفر المنظمة المواد التعليمية بأشكالها المتنوعة للطلاب ذوي الإعاقة	٢,٤٧	٠,٦٥	١	٢,٥٣
٢	تعلم المنظمة الأشخاص ذوي الإعاقة استخدام تقنيات الحديثة في التعليم والعمل	٢,٤٣	٠,٦٤	٢	٢,٤١
٣	تعمل المنظمة على رفع مستوى الوعي بين الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة حول الأهمية الرقمية	٢,٣٩	٠,٦٥	٣	٢,٥٠
٤	تطور المنظمة تطبيقات تواصل بديلة للأشخاص ذوي الإعاقة سواء في العمل أو الحياة اليومية	٢,٣٨	٠,٧٠	٤	٢,٢٦
٥	تساعد المنظمة في الوصول لخدمات إنترنت ميسورة التكلفة للأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٢٣	٠,٧٣	٥	٢,١٤
	دعم الإتاحة الرقمية ككل	٢,٣٨	٠,٥٢	مستوى مرتفع	٢,٣٧
				مستوى مرتفع	٠,٦٣

يوضح جدول (١٠) أن:

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول توفر المنظمة المواد التعليمية بأشكالها المتنوعة

للطلاب ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٤٧)، يليه الترتيب الثاني تعلم المنظمة الأشخاص ذوي الإعاقة استخدام تقنيات الحديثة في التعليم والعمل بمتوسط حسابي (٢,٤٣)، ثم الترتيب الثالث تعمل المنظمة على رفع مستوى الوعي بين الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة حول الأهمية الرقمية بمتوسط حسابي (٢,٣٩)، وأخيراً الترتيب الخامس تساعد المنظمة في الوصول لخدمات إنترنت ميسورة التكلفة للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٢٣).

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٧)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول توفر المنظمة المواد التعليمية بأشكالها المتنوعة للطلاب ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، يليه الترتيب الثاني تعمل المنظمة على رفع مستوى الوعي بين الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة حول الأهمية الرقمية بمتوسط حسابي (٢,٥٠)، ثم الترتيب الثالث تعلم المنظمة الأشخاص ذوي الإعاقة استخدام تقنيات الحديثة في التعليم والعمل بمتوسط حسابي (٢,٤١)، وأخيراً الترتيب الخامس تساعد المنظمة في الوصول لخدمات إنترنت ميسورة التكلفة للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,١٤). وشبه اتفاق بين الأسر والمسؤولين حول أهمية الإتاحة الرقمية وتوظيف تقنياتها مع الأشخاص ذوي الإعاقة لتسهيل عليهم الحياة التعليمية العملية وهذا ما ذهبت إليه العديد من الدراسات مثل دراسة (Deaton (2018 ودراسة (Hrežo (2022 ودراسة (Silva (2023.

(٣) دعم الإتاحة المجتمعية:

جدول (١١) يوضح إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارات	الأسر (ن=٤٣١)			المسؤولين (ن=٢٠٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تسهل المنظمة للأشخاص ذوي الإعاقة إجراءات الحصول على وظيفة	٢,٣٢	٠,٧٠	٥	٢,٢٢	٠,٧٦	٥
٢	تتعاون المنظمة مع الحكومة في تنفيذ البرامج لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٤٦	٠,٦٥	٣	٢,٦١	٠,٦٤	٢
٣	تقدم المنظمة برامج تدريب مهني للأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على فرص عمل مناسبة	٢,٤٧	٠,٦٦	٢	٢,٤٣	٠,٧٤	٤
٤	تمكن المنظمات الأسر لتقديم الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٣٨	٠,٦٧	٤	٢,٥١	٠,٦٨	٣
٥	تنظم المنظمة حملات توعية لتغيير النظرة المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٥٠	٠,٦٢	١	٢,٦٣	٠,٥٦	١
دعم الإتاحة المجتمعية ككل		٢,٤٣	٠,٤٩	مستوى مرتفع	٢,٤٨	٠,٤٩	مستوى مرتفع

يوضح جدول (١١) أن:

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تنظم المنظمة حملات توعية لتغيير النظرة المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٥٠)، يليه الترتيب الثاني تقدم المنظمة برامج تدريب مهني للأشخاص ذوي الإعاقات للحصول على فرص عمل مناسبة بمتوسط حسابي (٢,٤٧)، ثم الترتيب الثالث تتعاون المنظمة مع الحكومة في تنفيذ البرامج لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٤٦)، وأخيراً الترتيب الخامس تسهل المنظمة للأشخاص ذوي الإعاقة إجراءات الحصول على وظيفة بمتوسط حسابي (٢,٣٢). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Grills, Hoq, Wong, Allagh, Singh, Soji & Murthy (2020) التي تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة للمشاركة في المشاورات المجتمعية والأنشطة الاجتماعية.

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تنظم المنظمة حملات توعية لتغيير النظرة المجتمعية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٦٣)، يليه الترتيب الثاني تتعاون المنظمة مع الحكومة في تنفيذ البرامج لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٦١)، ثم الترتيب الثالث تمكن المنظمات الأسر لتقديم الرعاية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٥١)، وأخيراً الترتيب الخامس تسهل المنظمة للأشخاص ذوي الإعاقة إجراءات الحصول على وظيفة بمتوسط حسابي (٢,٢٢). وتتفق هذه النتيجة مع أشارت إليه دراسة Groce (2002) التي دافعت عن الخدمات المجتمعية المتعلقة بالإعاقة.

(٤) دعم الإتاحة التعليمية:

جدول (١٢) يوضح إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارات	الأسر (ن=٤٣١)			المسؤولين (ن=٢٠٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تسهم المنظمة في تعليم مهارات جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم	٢,٦٢	٠,٥٨	١	٢,٨٠	٠,٥١	١
٢	تتابع المنظمة إجراءات الدمج بالمدارس للأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٤٤	٠,٦٤	٢	٢,٣١	٠,٧٤	٥
٣	توصي المنظمة بضرورة وجود خدمات إرشادية لاندماج أشخاص ذوي الإعاقة في البيئة التعليمية	٢,٤١	٠,٦٢	٣	٢,٥٠	٠,٧٢	٢
٤	تسوعي المنظمة المعلمين لتنوع استخدام استراتيجيات تعليمية مرنة تناسب الجميع	٢,٣٥	٠,٦٣	٤	٢,٣٣	٠,٧٧	٤
٥	تقدم المنظمة دورات تدريبية لتعلم استخدام التكنولوجيا المساعدة بكفاءة	٢,٣٠	٠,٦٦	٥	٢,٣٤	٠,٨٤	٣
دعم الإتاحة التعليمية ككل		٢,٤٢	٠,٤٧	مستوى مرتفع	٢,٤٥	٠,٦٠	مستوى مرتفع

يوضح جدول (١٢) أن:

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تسهم المنظمة في تعليم مهارات جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بمتوسط حسابي (٢,٦٢)، يليه الترتيب الثاني تتابع المنظمة إجراءات الدمج بالمدارس للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٤٤)، ثم الترتيب الثالث توصي المنظمة بضرورة وجود خدمات إرشادية لاندماج أشخاص ذوي الإعاقة في البيئة التعليمية بمتوسط حسابي (٢,٤١)، وأخيراً الترتيب الخامس تقدم المنظمة دورات تدريبية لتعلم استخدام التكنولوجيا المساعدة بكفاءة بمتوسط حسابي (٢,٣٠).

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تسهم المنظمة في تعليم مهارات جديدة للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بمتوسط حسابي (٢,٨٠)، يليه الترتيب الثاني توصي المنظمة بضرورة وجود خدمات إرشادية لاندماج أشخاص ذوي الإعاقة في البيئة التعليمية

بمتوسط حسابي (٢,٥٠)، ثم الترتيب الثالث تقدم المنظمة دورات تدريبية لتعلم استخدام التكنولوجيا المساعدة بكفاءة بمتوسط حسابي (٢,٣٤)، وأخيراً الترتيب الخامس تتابع المنظمة إجراءات الدمج بالمدارس للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٣١). ويتفق الأسر والمسؤولين على ضرورة اسهام المنظمة في الإتاحة التعليمية كما كشفت نتائج دراسة الزهراني، آل سعود، المهوس، القباع، والشايع (٢٠٢١) في إتاحة فرصة الحصول على تعليم عال مناسب لهذه الفئة الهامة بما يلائم طبيعة احتياجاتهم من خلال مؤسسة تعليمية افتراضية.

(٥) دعم الإتاحة التشريعية:

جدول (١٣) يوضح إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التشريعية للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارات	الأسر (ن=٤٣١)			المسؤولين (ن=٢٠٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تضغط المنظمة على متخذي القرار لإصدار تشريعات شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٣٦	٠,٧٤	٢	٢,٠٦	٠,٨٩	٣
٢	تضغط المنظمة على صانعي السياسات لتحقيق الوصول التشريعي للأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٣٩	٠,٧٦	١	٢,٠٤	٠,٨٦	٤
٣	تستخدم المنظمة الإحصائيات لتقديم أدلة قوية لصناع القرار لدعم مطالب الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تشريعات أفضل	٢,٣٥	٠,٧٣	٣	٢,١٧	٠,٩١	٢
٤	تقدم المنظمة المساعدة القانونية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة للتغلب العقبات التي تواجههم	٢,٢٨	٠,٧١	٤	٢	٠,٨٠	٥
٥	تطالب المنظمة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمام الجهات الحكومية والخاص	٢,٢٨	٠,٧١	٤	٢,٣٢	٠,٨٣	١
دعم الإتاحة التشريعية ككل		٢,٣٣	٠,٦٢	متوسط	٢,١٢	٠,٧٤	متوسط

يوضح جدول (١٣) أن:

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التشريعية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها الأسر متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٣٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تضغط المنظمة على صانعي السياسات لتحقيق الوصول التشريعي للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٣٩)، يليه الترتيب الثاني تضغط المنظمة على متخذي القرار لإصدار تشريعات شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٣٦)، ثم الترتيب الثالث تستخدم المنظمة الإحصائيات لتقديم أدلة قوية

لصناع القرار لدعم مطالب الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تشريعات أفضل بمتوسط حسابي (٢,٣٥)، وأخيراً الترتيب الرابع تقدم المنظمة المساعدة القانونية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة للتغلب العقبات التي تواجههم، وتطالب المنظمة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمام الجهات الحكومية والخاص بمتوسط حسابي (٢,٢٨).

- **مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التشريعية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها المسؤولون** متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,١٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تطالب المنظمة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمام الجهات الحكومية والخاص بمتوسط حسابي (٢,٣٢)، يليه الترتيب الثاني تستخدم المنظمة الإحصائيات لتقديم أدلة قوية لصناع القرار لدعم مطالب الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تشريعات أفضل بمتوسط حسابي (٢,١٧)، ثم الترتيب الثالث تضغط المنظمة على متخذي القرار لإصدار تشريعات شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٠٦)، وأخيراً الترتيب الخامس تقدم المنظمة المساعدة القانونية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة للتغلب العقبات التي تواجههم بمتوسط حسابي (٢). وتتفق هذه النتيجة مع ما طالبت به دراسة (Mittler 2015) من الحكومات والمنظمات الإبلاغ عن جهودها في التنفيذ لتحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٦) دعم الإتاحة الإدارية:

جدول (١٤) يوضح إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارات	الأسر (ن=٤٣١)			المسؤولين (ن=٢٠٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	توفر المنظمة المعلومات بتنسيقات مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية	٢,٤٤	٠,٦٢	٥	٢,٦٤	٠,٥٦	٥
٢	تعمل المنظمة على تسهيل الوصول إلى الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة بطريقة فعالة ومحترمة	٢,٤٩	٠,٥٩	٤	٢,٧٥	٠,٤٩	٤
٣	تدرب المنظمة العاملين على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٦٠	٠,٥٩	١	٢,٨٦	٠,٤١	١
٤	تعمل المنظمات على تطوير قدراتها المؤسسية لتنفيذ برامجها المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٥٣	٠,٦٠	٣	٢,٨٠	٠,٤٧	٣
٥	تقدم المنظمة الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم	٢,٥٤	٠,٦١	٢	٢,٨٤	٠,٤٤	٢
	دعم الإتاحة الإدارية ككل	٢,٥٢	٠,٤٧	مستوى مرتفع	٢,٧٨	٠,٣٦	مستوى مرتفع

يوضح جدول (١٤) أن:

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٥٢)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تدرب المنظمة العاملين على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٦٠)، يليه الترتيب الثاني تقدم المنظمة الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسره بمتوسط حسابي (٢,٥٤)، ثم الترتيب الثالث تعمل المنظمات على تطوير قدراتها المؤسسية لتنفيذ برامجها المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٥٣)، وأخيراً الترتيب الخامس توفر المنظمة المعلومات بتتسيقات مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية بمتوسط حسابي (٢,٤٤).

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٧٨)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تدرب المنظمة العاملين على كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٨٦)، يليه الترتيب الثاني تقدم المنظمة الدعم النفسي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وأسره بمتوسط حسابي (٢,٨٤)، ثم الترتيب الثالث تعمل المنظمات على تطوير قدراتها المؤسسية لتنفيذ برامجها المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٨٠)، وأخيراً الترتيب الخامس توفر المنظمة المعلومات بتتسيقات مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والسمعية بمتوسط حسابي (٢,٦٤). واتفق كل من الاسر والمسؤولين على أهمية التدريب العاملين في كيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وهذا ما ذهب اليه دراسة (stern, van Der Heijden& Dunkle (2020) والذي يُعدّ عاملاً مُمكنًا لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف البرامج.

المحور الثالث: المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة:

جدول (١٥) يوضح المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارات	الأسر (ن=٤٣١)			المسنولين (ن=٢٠٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تعاني المنظمات من نقص في التمويل اللازم لتوفير الدعم والخدمات المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٥٤	٠,٦٨	١	٢,٦٥	٠,٦٤	٧
٢	تفتقر البنية التحتية إلى التعديلات اللازمة للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول إلى المرافق الأساسية	٢,٤٦	٠,٦٥	٣	٢,٦٦	٠,٥٠	٥
٣	النظرة التمييزية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من المجتمع	٢,٥٠	٠,٦٥	٢	٢,٦٠	٠,٦٤	١٠
٤	قلة الكوادر المتخصصة والمدرّبة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم	٢,٤٦	٠,٦٧	٤	٢,٦٤	٠,٦٠	٩
٥	قلة وعي الأسر بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات المقدمة لهم	٢,٤٢	٠,٦٩	٨	٢,٧١	٠,٥٣	٢
٦	ضعف الموارد في تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم	٢,٤١	٠,٦٨	٩	٢,٨٠	٠,٤٧	١
٧	نقص التعاون بين منظمات رعاية المعاقين للوصول لخدمات الإتاحة بشكل فعال	٢,٤٤	٠,٦٦	٦	٢,٦٨	٠,٥٣	٣
٨	ضعف وجود الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة للممارسة حياتهم الطبيعية	٢,٤٤	٠,٦٤	٥	٢,٦٧	٠,٥٥	٤
٩	صعوبة توفر بيانات دقيقة حول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم	٢,٣٩	٠,٦٧	١٠	٢,٦٦	٠,٥٨	٦
١٠	الصعوبة في تصميم برامج إتاحة مستدامة تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٤٢	٠,٥٩	٧	٢,٦٤	٠,٥٥	٨
المعوقات ككل		٢,٤٥	٠,٥١	مستوى مرتفع	٢,٦٧	٠,٤٠	مستوى مرتفع

يوضح جدول (١٥) أن:

- مستوى المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٥)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول تعاني المنظمات من نقص في التمويل اللازم لتوفير الدعم والخدمات المطلوبة للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٥٤)، يليه الترتيب الثاني النظرة التمييزية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من المجتمع

بمتوسط حسابي (٢,٥)، ثم الترتيب الثالث تفتقر البنية التحتية إلى التعديلات اللازمة للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول إلى المرافق الأساسية بمتوسط حسابي (٢,٤٦) وبانحراف معياري (٠,٦٥)، يليه الترتيب الرابع قلة الكوادر المتخصصة والمدرّبة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره بمتوسط حسابي (٢,٤٦) وبانحراف معياري (٠,٦٧)، ثم الترتيب الخامس ضعف وجود الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة للممارسة حياتهم الطبيعية بمتوسط حسابي (٢,٤٤)، وأخيراً الترتيب العاشر صعوبة توفر بيانات دقيقة حول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره بمتوسط حسابي (٢,٣٩).

- مستوى المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٦٧)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول ضعف الموارد في تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره بمتوسط حسابي (٢,٨٠)، يليه الترتيب الثاني قلة وعي الأسر بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات المقدمة لهم بمتوسط حسابي (٢,٧١)، ثم الترتيب الثالث نقص التعاون بين منظمات رعاية المعاقين للوصول لخدمات الإتاحة بشكل فعال بمتوسط حسابي (٢,٦٨)، يليه الترتيب الرابع ضعف وجود الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة للممارسة حياتهم الطبيعية بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، ثم الترتيب الخامس تفتقر البنية التحتية إلى التعديلات اللازمة للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة بالوصول إلى المرافق الأساسية بمتوسط حسابي (٢,٦٦)، وأخيراً الترتيب العاشر النظرة التمييزية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من المجتمع بمتوسط حسابي (٢,٦٠).

المحور الرابع: مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة:

جدول (١٦) يوضح مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

م	العبارات	الأسر (ن=٤٣١)			المسنولين (ن=٢٠٨)		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	زيادة الدعم المالي للمنظمات لتتمكن من توفير خدمات دعم ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٦٩	٠,٥٤	١	٢,٨٣	٠,٤٣	٨
٢	تطوير البنية التحتية لضمان وملاءمتها للأشخاص ذوي الإعاقة للوصول السهل إلى المرافق الأساسية	٢,٦٥	٠,٥٤	٣	٢,٨٣	٠,٤٢	٧
٣	التوعية المجتمعية للتقبل من النظرة التمييزية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٦٤	٠,٥٧	٥	٢,٩٠	٠,٣٥	١
٤	تأهيل كوادر متخصصة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم	٢,٦٢	٠,٥٥	٦	٢,٨٨	٠,٣٩	٣
٥	تنفيذ حملات توعوية تثقيفية للأسر حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٢,٦٠	٠,٥٦	٩	٢,٨٥	٠,٤٣	٤
٦	توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم بشكل أفضل	٢,٥٦	٠,٦٢	١٠	٢,٨٢	٠,٤٧	٩
٧	تعزيز التعاون بين منظمات رعاية المعاقين لضمان توفير خدمات الإتاحة بشكل متكامل وفعال	٢,٦٧	٠,٥٦	٢	٢,٧٩	٠,٤٨	١٠
٨	توفير الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة للممارسة حياتهم الطبيعية	٢,٦٤	٠,٥٦	٤	٢,٨٣	٠,٤١	٦
٩	إجراء دراسات دقيقة حول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسراهم لضمان تخصيص خدمات الإتاحة بشكل مناسب	٢,٦٢	٠,٥٦	٧	٢,٨٤	٠,٤٠	٥
١٠	تطوير برامج إتاحة مستدامة تلبي الاحتياجات المتجددة للأشخاص ذوي الإعاقة على المدى الطويل	٢,٦١	٠,٥٦	٨	٢,٨٨	٠,٣٥	٢
المقترحات ككل		٢,٦٣	٠,٤٣	مستوى مرتفع	٢,٨٤	٠,٣٢	مستوى مرتفع

يوضح جدول (١٦) أن:

- مستوى مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٦٣)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول زيادة الدعم المالي للمنظمات لتتمكن من توفير خدمات دعم ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٦٩)، يليه الترتيب الثاني تعزيز التعاون بين منظمات رعاية المعاقين لضمان توفير خدمات الإتاحة بشكل متكامل

وفعال بمتوسط حسابي (٢,٦٧)، ثم الترتيب الثالث تطوير البنية التحتية لضمان ملائمتها للأشخاص ذوي الإعاقة للوصول السهل إلى المرافق الأساسية بمتوسط حسابي (٢,٦٥)، يليه الترتيب الرابع توفير الأدوات المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة للممارسة حياتهم الطبيعية بمتوسط حسابي (٢,٦٤) وبانحراف معياري (٠,٥٦)، ثم الترتيب الخامس التوعية المجتمعية للتقليل من النظرة التمييزية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٦٤) وبانحراف معياري (٠,٥٧)، وأخيراً الترتيب العاشر توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بشكل أفضل بمتوسط حسابي (٢,٥٦).

- مستوى مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٨٤)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول التوعية المجتمعية للتقليل من النظرة التمييزية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٩)، يليه الترتيب الثاني تطوير برامج إتاحة مستدامة تلبي الاحتياجات المتجددة للأشخاص ذوي الإعاقة على المدى الطويل بمتوسط حسابي (٢,٨٨) وبانحراف معياري (٠,٣٥)، ثم الترتيب الثالث تأهيل كوادر متخصصة للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بمتوسط حسابي (٢,٨٨) وبانحراف معياري (٠,٣٩)، يليه الترتيب الرابع تنفيذ حملات توعية تثقيفية للأسر حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بمتوسط حسابي (٢,٨٥)، ثم الترتيب الخامس إجراء دراسات دقيقة حول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم لضمان تخصيص خدمات الإتاحة بشكل مناسب بمتوسط حسابي (٢,٨٤)، وأخيراً الترتيب العاشر تعزيز التعاون بين منظمات رعاية المعاقين لضمان توفير خدمات الإتاحة بشكل متكامل وفعال بمتوسط حسابي (٢,٧٩).

المحور الخامس: العلاقة التبادلية بين إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة:

جدول (١٧) يوضح العلاقة التبادلية بين إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

الإسهامات	الإتاحة الإدارية	الإتاحة التشريعية	الإتاحة التعليمية	الإتاحة المجتمعية	الإتاحة الرقمية	الإتاحة المادية	الأبعاد	
							الأبعاد	الأبعاد
						١	دعم الإتاحة المادية	الأسر (ن=٤٣)
					١	**٠,٤٨٣	دعم الإتاحة الرقمية	
				١	**٠,٤٥٤	**٠,٥٣١	دعم الإتاحة المجتمعية	
			١	**٠,٥٢١	**٠,٥٩٩	**٠,٣٥٠	دعم الإتاحة التعليمية	
		١	**٠,٤٨٥	**٠,٦٣٧	**٠,٤٩٩	**٠,٥٠٠	دعم الإتاحة التشريعية	
	١	**٠,٤٨٥	**٠,٢٢٨	**٠,٣٠٢	**٠,٢٣١	**٠,٣٤١	دعم الإتاحة الإدارية	
١	**٠,١٩٨	**٠,٢٢٨	**٠,٧١٩	**٠,٧٩٣	**٠,٧٥٣	**٠,٧٦٠	الإسهامات ككل	
						١	دعم الإتاحة المادية	المسؤولين (ن=٢٠٨)
					١	**٠,٦٥٢	دعم الإتاحة الرقمية	
				١	**٠,٥٧٢	**٠,٥٨١	دعم الإتاحة المجتمعية	
			١	**٠,٣٥٤	**٠,٧١٩	**٠,٤٤٧	دعم الإتاحة التعليمية	
		١	**٠,٥٦٠	**٠,٦٨٥	**٠,٧٦٢	**٠,٦٠٤	دعم الإتاحة التشريعية	
	١	**٠,٢١٧	**٠,١٦٥	**٠,٤٢٠	**٠,٢٣٠	**٠,٢٤٨	دعم الإتاحة الإدارية	
١	**٠,٤٢٠	**٠,٨٧٧	**٠,٧٤٠	**٠,٧٧٨	**٠,٨٩٤	**٠,٧٨٧	الإسهامات ككل	

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

يوضح جدول (١٧) أن:

توجد علاقة طردية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) و(٠,٠٥) بين إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة والمتمثلة في: (إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التشريعية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ككل) كما يحددها الأسر والمسؤولون. وقد يرجع ذلك إلى وجود ارتباط طردي بين هذه الأبعاد وأنها جاءت معبرة عما تهدف الدراسة إلى تحقيقه.

المحور السادس: اختبار فروض الدراسة:

(١) اختبار الفرض الأول للدراسة: " من المتوقع أن يكون مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة مرتفعاً ":

جدول (١٨) يوضح مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ككل

المسؤولين (ن=٢٠٨)				الأسر (ن=٤٣١)			الأبعاد
الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	المستوى	الانحراف المعياري	
٥	متوسط	٠,٥٩	٢,٢٦	٦	متوسط	٠,٦٠	دعم الإتاحة المادية
٤	مرتفع	٠,٦٣	٢,٣٧	٤	مرتفع	٠,٥٢	دعم الإتاحة الرقمية
٢	مرتفع	٠,٤٩	٢,٤٨	٢	مرتفع	٠,٤٩	دعم الإتاحة المجتمعية
٣	مرتفع	٠,٦٠	٢,٤٥	٣	مرتفع	٠,٤٧	دعم الإتاحة التعليمية
٦	متوسط	٠,٧٤	٢,١٢	٥	متوسط	٠,٦٢	دعم الإتاحة التشريعية
١	مرتفع	٠,٣٦	٢,٧٨	١	مرتفع	٠,٤٧	دعم الإتاحة الإدارية
مستوى مرتفع				مستوى مرتفع	٠,٣٨	٢,٤٠	الإسهامات ككل

يوضح جدول (١٨) أن:

- مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ككل كما يحددها الأسر مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٠)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول دعم الإتاحة الإدارية بمتوسط حسابي (٢,٥٢)، يليه الترتيب الثاني دعم الإتاحة المجتمعية بمتوسط حسابي (٢,٤٣)، ثم الترتيب الثالث دعم الإتاحة التعليمية بمتوسط حسابي (٢,٤٢)، يليه الترتيب الرابع دعم الإتاحة الرقمية بمتوسط حسابي (٢,٣٨)، ثم الترتيب الخامس دعم الإتاحة التشريعية بمتوسط حسابي (٢,٣٣)، وأخيراً الترتيب السادس دعم الإتاحة المادية بمتوسط حسابي (٢,٢٩).

مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ككل كما يحددها المسؤولون مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤١)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: الترتيب الأول دعم الإتاحة الإدارية بمتوسط حسابي (٢,٧٨)، يليه الترتيب الثاني دعم الإتاحة المجتمعية بمتوسط حسابي (٢,٤٨)، ثم الترتيب الثالث دعم الإتاحة التعليمية بمتوسط حسابي (٢,٤٥)، يليه الترتيب الرابع دعم الإتاحة الرقمية بمتوسط حسابي (٢,٣٧)، ثم الترتيب الخامس دعم الإتاحة المادية بمتوسط حسابي (٢,٢٦)، وأخيراً

الترتيب السادس دعم الإتاحة التشريعية بمتوسط حسابي (٢,١٢). وتتفق هذه النتيجة ما قدمته دراسة (Erçetin 2022) الجوانب القانونية والمكانية والمجتمعية والإدارية كعمليات مترابطة للإتاحة، وكإطار شامل للممارسة الأشخاص ذوي الاعاقة حقوقهم الطبيعية.

- مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه " من المتوقع أن يكون مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة مرتفعاً ".
(٢) اختبار الفرض الثاني للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديد مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ":

جدول (١٩) يوضح دلالات الفروق المعنوية بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديد مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة
(ن=٦٣٩)

الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
دعم الإتاحة المادية	الأسر	٤٣١	٢,٢٩	٠,٦٠	٦٣٧	٠,٥٥٧	غير دال
	المسؤولين	٢٠٨	٢,٢٦	٠,٥٩			
دعم الإتاحة الرقمية	الأسر	٤٣١	٢,٣٨	٠,٥٢	٦٣٧	٠,٢٦٢	غير دال
	المسؤولين	٢٠٨	٢,٣٧	٠,٦٣			
دعم الإتاحة المجتمعية	الأسر	٤٣١	٢,٤٣	٠,٤٩	٦٣٧	١,٢٨٤-	غير دال
	المسؤولين	٢٠٨	٢,٤٨	٠,٤٩			
دعم الإتاحة التعليمية	الأسر	٤٣١	٢,٤٢	٠,٤٧	٦٣٧	٠,٦٦٠-	غير دال
	المسؤولين	٢٠٨	٢,٤٥	٠,٦٠			
دعم الإتاحة التشريعية	الأسر	٤٣١	٢,٣٣	٠,٦٢	٦٣٧	٣,٦٣٨	**
	المسؤولين	٢٠٨	٢,١٢	٠,٧٤			
دعم الإتاحة الإدارية	الأسر	٤٣١	٢,٥٢	٠,٤٧	٦٣٧	٧,٦٠٩-	**
	المسؤولين	٢٠٨	٢,٧٨	٠,٣٦			
الإسهامات ككل	الأسر	٤٣١	٢,٤	٠,٣٨	٦٣٧	٠,٣٨٤-	غير دال
	المسؤولين	٢٠٨	٢,٤١	٠,٤٤			

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

يوضح جدول (١٩) أن:

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديد مستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التشريعية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات أسر الأشخاص ذوي الإعاقة.

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات المسؤولين.

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ككل.

- مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة جزئياً والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ".

(٣) اختبار الفرض الثالث للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ":

جدول (٢٠) يوضح دلالات الفروق المعنوية بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة (ن=٦٣٩)

الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
المعوقات	الأسر	٤٣١	٢,٤٥	٠,٥١	٦٣٧	٦,٠٥٢-	**
	المسؤولين	٢٠٨	٢,٦٧	٠,٤			

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

يوضح جدول (٢٠) أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات المسؤولين. مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى المعوقات التي تواجه إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ".

(٤) اختبار الفرض الرابع للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ":

جدول (٢١) يوضح دلالات الفروق المعنوية بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة (ن=٦٣٩)

الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
المقترحات	الأسر	٤٣١	٢,٦٣	٠,٤٣	٦٣٧	٧,٠٥٩-	**
	المسؤولين	٢٠٨	٢,٨٤	٠,٣٢			

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

يوضح جدول (٢١) أن:

توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات المسؤولين. مما يجعلنا نقبل الفرض الرابع للدراسة والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر والمسؤولين بالنسبة لتحديدهم لمستوى مقترحات تفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ".

(٥) اختبار الفرض الخامس للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً للنوع بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ":

جدول (٢٢) يوضح دلالات الفروق المعنوية بين استجابات الأسر وفقاً للنوع بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة (ن=٣١٤)

الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
دعم الإتاحة المادية	ذكور	٨٨	٢,١٢	٠,٧٠	٤٢٩	٢,٦٢٩-	*
	إناث	٣٤٣	٢,٣٣	٠,٥٧			
دعم الإتاحة الرقمية	ذكور	٨٨	٢,٢١	٠,٥٥	٤٢٩	٣,٥٥٤-	**
	إناث	٣٤٣	٢,٤٣	٠,٥٠			
دعم الإتاحة المجتمعية	ذكور	٨٨	٢,٢٨	٠,٥٣	٤٢٩	٢,٩٥٦-	**
	إناث	٣٤٣	٢,٤٦	٠,٤٧			
دعم الإتاحة التعليمية	ذكور	٨٨	٢,٢٥	٠,٥٤	٤٢٩	٣,٤٥١-	**
	إناث	٣٤٣	٢,٤٧	٠,٤٤			
دعم الإتاحة التشريعية	ذكور	٨٨	٢,١١	٠,٧	٤٢٩	٣,٤٠١-	**
	إناث	٣٤٣	٢,٣٩	٠,٥٨			
دعم الإتاحة الإدارية	ذكور	٨٨	٢,٤٤	٠,٥٠	٤٢٩	١,٩٠٩-	غير دال
	إناث	٣٤٣	٢,٥٤	٠,٤٦			
الإسهامات ككل	ذكور	٨٨	٢,٢٣	٠,٤٠	٤٢٩	٤,٥١٢-	**
	إناث	٣٤٣	٢,٤٤	٠,٣٧			

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

يوضح جدول (٢٢) أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين استجابات الأسر وفقاً للنوع (ذكور/ إناث) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات أرباب الأسر الإناث.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر وفقاً للنوع (ذكور/ إناث) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات أرباب الأسر الإناث.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر وفقاً للنوع (ذكور/ إناث) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات أرباب الأسر الإناث.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر وفقاً للنوع (ذكور/ إناث) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات أرباب الأسر الإناث.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر وفقاً للنوع (ذكور/ إناث) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التشريعية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات أرباب الأسر الإناث.
- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً للنوع (ذكور/ إناث) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر وفقاً للنوع (ذكور/ إناث) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ككل لصالح استجابات أرباب الأسر الإناث.
- مما يجعلنا نقبل الفرض الخامس للدراسة جزئياً والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً للنوع بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ".

(٦) اختبار الفرض السادس للدراسة: " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ":

جدول (٢٣) يوضح دلالات الفروق المعنوية بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة (ن=٣١٤)

الأبعاد	مجتمع البحث	العدد (ن)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية (df)	قيمة T	الدلالة
دعم الإتاحة المادية	ريف	١٤٤	٢,١٨	٠,٥٩	٤٢٩	٢,٥٠٢-	*
	حضر	٢٨٧	٢,٣٤	٠,٦١			
دعم الإتاحة الرقمية	ريف	١٤٤	٢,٢٧	٠,٥٧	٤٢٩	٢,٩٦٦-	**
	حضر	٢٨٧	٢,٤٤	٠,٤٩			
دعم الإتاحة المجتمعية	ريف	١٤٤	٢,٤٥	٠,٤٢	٤٢٩	٠,٦٥٦	غير دال
	حضر	٢٨٧	٢,٤٢	٠,٥٢			
دعم الإتاحة التعليمية	ريف	١٤٤	٢,٣٣	٠,٤٧	٤٢٩	٢,٨١٨-	**
	حضر	٢٨٧	٢,٤٧	٠,٤٦			
دعم الإتاحة التشريعية	ريف	١٤٤	٢,٢٥	٠,٦٥	٤٢٩	١,٩٣٨-	غير دال
	حضر	٢٨٧	٢,٣٧	٠,٥٩			
دعم الإتاحة الإدارية	ريف	١٤٤	٢,٥٤	٠,٤٧	٤٢٩	٠,٦٠١	غير دال
	حضر	٢٨٧	٢,٥١	٠,٤٧			
الإسهامات ككل	ريف	١٤٤	٢,٣٤	٠,٣٨	٤٢٩	٢,٢٠١-	*
	حضر	٢٨٧	٢,٤٢	٠,٣٨			

* معنوي عند (٠,٠٥)

** معنوي عند (٠,٠١)

يوضح جدول (٢٣) أن:

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المادية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات الأسر المقيمين بالحضر.

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات الأسر المقيمين بالحضر.

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة المجتمعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠١) بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة لصالح استجابات الأسر المقيمين بالحضر.

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة التشريعية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة الإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة (ريف/ حضر) بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ككل لصالح استجابات الأسر المقيمين بالحضر.

- مما يجعلنا نقبل الفرض السادس للدراسة جزئياً والذي مؤداه " توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات الأسر وفقاً لمحل الإقامة بالنسبة لتحديدهم لمستوى إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة ".

المحور السابع: دليل تدريبي مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة:

من خلال استعراض التراث النظري الموجه للدراسة ونتائج ودلالات الإطار الميداني للدراسة، يمكن اقتراح دليل تدريبي من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل إسهامات المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك كما يلي:

١- الأهداف العامة للدليل التدريبي:

(١) تعزيز دور المنظمات الأهلية في تحسين وسائل الإتاحة المادية، التشريعية، الرقمية، التعليمية، المجتمعية، والإدارية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- (٢) تمكين العاملين بالمنظمات الأهلية من استخدام استراتيجيات فعالة لدعم الإتاحة الشاملة.
- (٣) رفع كفاءة العاملين في تطبيق التقنيات المهنية والأدوات التنظيمية لتعزيز الاندماج المجتمعي.
- (٤) تطوير مهارات المشاركين في التفاوض والتنسيق مع الجهات المعنية لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- (٥) تفعيل الأدوار المهنية للأخصائيين الاجتماعيين في تنظيم المجتمع لخدمة الفئات المستهدفة بفاعلية.
- ٢ - الاستراتيجيات المقترحة للدليل التدريبي:**
- (١) استراتيجية التمكين: من خلال بناء قدرات المنظمات والعاملين فيها لتطوير وسائل الإتاحة.
- (٢) استراتيجية المشاركة المجتمعية: بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية صنع القرار حول الخدمات المقدمة لهم.
- (٣) استراتيجية المناصرة وكسب التأييد: لحشد الدعم وتحديث التشريعات الخاصة بالإتاحة.
- (٤) استراتيجية الشراكة والتنسيق: مع الجهات الحكومية والخاصة لتعزيز الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- (٥) استراتيجية التدريب المستمر: لتطوير مهارات العاملين في المنظمات الأهلية بما يتماشى مع المستجدات في مجالات الإتاحة المختلفة.
- ٣ - التقنيات المقترحة للدليل التدريبي:**
- (١) تقنية تحليل الاحتياجات: لتحديد مدى توفر وسائل الإتاحة وقياس الفجوات القائمة.
- (٢) تقنية العصف الذهني: لتوليد الأفكار الإبداعية في تطوير حلول مستدامة للإتاحة.
- (٣) تقنية التخطيط بالمشاركة: لإشراك الفئات المستهدفة في وضع خطط تحسين وسائل الإتاحة.
- (٤) تقنية دراسة الحالة: لاستخلاص الدروس المستفادة من تجارب ناجحة في تحسين الإتاحة.
- (٥) تقنية جماعات المناقشة البؤرية: لمناقشة التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول الى الخدمات.
- (٦) تقنية النمذجة والمحاكاة: لتجريب حلول مبتكرة للإتاحة قبل تنفيذها.

٤ - أدوات مقترحة للدليل التدريبي:

- (١) الخرائط المجتمعية: لتحديد أماكن تركيز الأشخاص ذوي الإعاقة والخدمات المتاحة لهم.
(٢) استبيانات واستطلاعات رأي: لقياس مدى رضا الأشخاص ذوي الإعاقة عن الخدمات الحالية.

(٣) دليل السياسات والتشريعات: لمتابعة التطورات القانونية المتعلقة بالإتاحة.

(٤) أدوات التقييم والمتابعة: لقياس أثر التدخلات المتبعة في تحسين وسائل الإتاحة.

(٥) تقارير التقييم الذاتي للمنظمات: لتحليل قدرة المنظمة على توفير بيئة دامجة.

عناصر الدليل التدريبي	المؤشرات	التوقيت الزمني
٥- الأنشطة التطبيقية للدليل التدريبي	(١) جلسة تعريفية حول الإتاحة وأهميتها: • تعريف الإتاحة ووسائلها المختلفة (المادية، الرقمية، المجتمعية، التعليمية، التشريعية، الإدارية). • الإطار القانوني والتشريعي الداعم للإتاحة. • دور المنظمات الأهلية في تعزيز الإتاحة.	الشهر الأول
	(٢) ورشة عمل: تحليل واقع الإتاحة في المنظمات الأهلية: • ورشة عمل: تقييم واقع الإتاحة في المؤسسات والمرافق العامة. • دراسة حالات ميدانية حول تحديات الإتاحة. • آليات جمع البيانات وتحليلها لتحديد أولويات التدخل.	الشهر الثاني
	(٣) جلسة نقاشية: استراتيجيات التمكين والمناصرة في تحسين ودعم الإتاحة: • تطوير خطط عمل لتعزيز الإتاحة داخل المنظمات الأهلية. • ندوات حوارية: لمناقشة السياسات والتشريعات المتعلقة بالإتاحة وسبل تحسينها.	الشهر الثالث
	(٤) تدريب عملي: تطبيق تكتيكات تحليل الاحتياجات والتخطيط بالمشاركة: • تدريب عملي على تسهيل التواصل: يشمل استخدام لغة الإشارة، وطرق التواصل البديلة. • تحليل احتياجات الفئات المستهدفة: عبر جلسات تفاعلية لمشاركة التحديات والحلول.	الشهر الرابع
	(٥) محاكاة ميدانية: تقييم الإتاحة في أحد المرافق العامة وتقديم توصيات بالتحسين: • محاكاة لخدمات رقمية ميسرة: تقييم المواقع الإلكترونية والتطبيقات لاختبار مدى توافقها مع معايير الإتاحة الرقمية. • تجربة حياة: جلسات يمر فيها المشاركون بتجربة عملية لحياة الأشخاص ذوي الإعاقة لفهم تحدياتهم اليومية.	الشهر الخامس
	(٦) ورشة تدريبية: لكتابة المقترحات لمشروعات تدعم الإتاحة الشاملة: • إعداد خطط تنفيذية: لتطوير مشاريع دعم الإتاحة داخل المؤسسات الأهلية.	الشهر السادس
	(٧) تصميم مبادرات لدعم الإتاحة وتنوعية أفراد المجتمع بها	الشهر السابع
	(٨) تدريب بناء الشراكات المجتمعية لدعم الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة: • أهمية التعاون بين المنظمات الأهلية والجهات الحكومية والقطاع الخاص. • آليات النقاش وبناء التحالفات لدعم مشروعات الإتاحة. • تدريب عملي على صياغة مقترحات شراكات مستدامة.	الشهر الثامن
	(٩) ندوة لزيادة وعي المجتمع وتعزيز الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة: • جلسات توعية مجتمعية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	الشهر التاسع

عناصر الدليل التدريبي	المؤشرات	التوقيت الزمني
	- تصميم حملات مناصرة لدعم الإتاحة. - تعزيز دور الإعلام في نشر الوعي حول قضايا الإتاحة. - تصميم حملات توعوية: تشمل إنتاج محتوى بصري وسموع لتعزيز وعي المجتمع بالإتاحة	
	(١٠) تدريب كيفية تيسير الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.	الشهر العاشر
٦- الفئات المستهدفة	(١) مسؤولون وقيادات المنظمات الأهلية. (٢) المتطوعون والعاملون في مجال الإعاقة (٣) أسر الأشخاص ذوي الإعاقة (٤) ممثلو الجهات الحكومية والقطاع الخاص.	
٧- أساليب التدريب المقترحة في الدليل التدريبي	(١) ورش العمل التفاعلية. (٢) دراسات الحالة. (٣) الزيارات الميدانية. (٤) العروض التقديمية.	
٨- المهارات المقترحة للدليل التدريبي	(١) مهارات القيادة المجتمعية: لتوجيه الفرق نحو تحقيق الأهداف المرجوة. (٢) مهارات الاتصال الفعال: لتعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة المختلفين. (٣) مهارات التفاوض والإقناع: لكسب التأييد لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة. (٤) مهارات البحث والتقييم: لمتابعة أثر المشروعات الداعمة للإتاحة. (٥) مهارات التخطيط الاستراتيجي: لتطوير خطط مستدامة لدعم الإتاحة. (٦) مهارات إدارة المشروعات: لضمان التنفيذ الفعال لبرامج الإتاحة المختلفة.	
٩- الأدوار المقترحة للدليل التدريبي	(١) الميسر: لتوجيه النقاشات والمجموعات التدريبية حول الإتاحة. (٢) المنسق: لتنظيم الشراكات بين المنظمات الأهلية والجهات الأخرى. (٣) المدافع عن الحقوق: لحشد التأييد للقوانين والسياسات الداعمة للإتاحة. (٤) المستشار: لتقديم الإرشادات حول أفضل الممارسات في مجال الإتاحة. (٥) الباحث: لجمع وتحليل البيانات حول فعالية البرامج والتدخلات. (٦) المدرب: لنقل المعرفة وبناء قدرات العاملين في المنظمات الأهلية.	
١٠- مخرجات التدريب	(١) ضرورة استدامة برامج التدريب للعاملين في المنظمات الأهلية حول وسائل الإتاحة. (٢) تعزيز التعاون بين المنظمات الأهلية والجهات الحكومية والخاصة لضمان تنفيذ استراتيجيات فاعلة. (٣) إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج الإتاحة. (٤) تطوير سياسات وتشريعات تضمن حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول المتكافئ إلى جميع الخدمات. (٥) استخدام التكنولوجيا الحديثة كأداة رئيسية في تحسين وسائل الإتاحة الرقمية والإدارية.	
١١- معايير التقييم	(١) استمارات تقييم للمشاركين قبل وبعد التدريب. (٢) متابعة تطبيق التوصيات في بيئة العمل. (٣) إعداد تقارير دورية حول أثر التدريبات على تحسين الإتاحة. (٤) تعزيز دور الإعلام في نشر الوعي حول قضايا الإتاحة.	
• يعد هذا دليل تدريبي مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتمكين المنظمات الأهلية في دعم وسائل الإتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتسم بالمرونة في حذف أو إضافة أي عناصر أخرى، ويستغرق تنفيذ هذا الدليل التدريبي من ٦ - ١٢ شهر بمراحله التمهيدية، التخطيطية، التنفيذية، والتقويمية.		

قائمة المراجع

(أ) المراجع العربية:

- ابن منظور. (٢٠٠٥). لسان العرب. بيروت ط١: دار الكتب العلمية، ج ٢.
- أبو النصر، مدحت محمد محمود. (٢٠٠٤). تأهيل ورعاية متحدي الإعاقة: علاقة المعاق بالأسرة والمجتمع من منظور الوقاية والعلاج. القاهرة: ايتراك.
- _____. (٢٠٠٤). إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- _____. (٢٠٠٩). رعاية وتأهيل المعاقين من منظور تكاملي مع الإشارة إلى جهود بعض الدول العربية. القاهرة: الروابط العالمية للنشر والتوزيع.
- الأحمد، حسام الدين عبدالرحمن. (٢٠١٥). حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في الأنظمة والتشريعات الخليجية. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
- الجريدة الرسمية للجمهورية مصر العربية. (٢٠١٩). قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم ١٤٩ لسنة ٢٠١٩ .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠٢٤). الكتاب الاحصائي السنوي- مصر. تم الاسترداد من <https://www.capmas.gov.eg>.
- الحديدي، مني صبحي، وسالم، ياسر عثمان، ومسعود، وائل. (٢٠٠٨). التأهيل الشامل. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة.
- الزهراني، طارق معيض، آل سعود، دانية بنت عبدالله، المهوس، ريم بنت محمد، القباع، فهد بن ناصر، و الشايح، خلود بنت إبراهيم. (٢٠٢١). جدوى إنشاء كلية افتراضية للأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للتدريب التقني والمهني، ع٣، ١٢٤ - ١٨١.
- العربي، نادية. (٢٠٢٠). دور الفن في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة مع التحول الرقمي الإجباري. مجلة الطفولة والتنمية، ع٣٩، ١٥١ - ١٥٧.
- المحمدي، أحمد سلمان. (٢٠١٧). دراسات فكرية معاصرة. عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع
- المعاينة، داود محمود. (٢٠٠٦). التأهيل المجتمعي مفهومه، فلسفته، مبادئه آليات تنفيذه، تجاربه. عمان: دار الحامد.
- جمال، إيثار. (٢٠١٩). احتفالية اليوم العالمي للإعاقة تحت شعار المستقبل متاح للجميع ديسمبر ٢٠١٩. مجلة الطفولة والتنمية، ع٣٦، ٢٠٣ - ٢٠٩.

- جمهورية مصر العربية. (2018). القانون المصري لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ .
- حمود، رفيقة سليم. (٢٠٢٣). رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- حنا، مريم إبراهيم. (٢٠١٠). الرعاية الاجتماعية والنفسية للفئات الخاصة والمعاقين. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- رجب، إبراهيم عبد الرحمن، وآخرون. (١٩٨٣). نماذج ونظريات تنظيم المجتمع، القاهرة: دار الثقافة للطبع والنشر.
- رجب، إبراهيم عبدالرحمن، وآخرون. (١٩٩٧). التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية: المنهج والمجالات. عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- رشوان، حسين عبدالحميد أحمد. (٢٠٠٩). الإعاقة والمعوقون دراسة في علم اجتماع الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- رمضان، السيد. (١٩٩٠). اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الاحتياجات الخاصة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- صالح، مصلح أحمد. (١٩٩٩). الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي-عربي). الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبدالعال، عبد الحليم رضا. (٢٠٠٠). تنظيم المجتمع "النظرية والتطبيق". القاهرة: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي بجامعة حلوان.
- عفيفي عبد الخالق محمد. (٢٠٠٧). الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع "موجهات نظرية تطبيقات عملية". القاهرة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- غباري، محمد سلامة. (٢٠٠٣). رعاية الفئات الخاصة في محيط الخدمة الاجتماعية رعاية المعوقين. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- فهيم، محمد سيد. (٢٠٠٧). التأهيل المجتمعي لذوي الاحتياجات الخاصة. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- _____. (١٩٩٨). السلوك الاجتماعي للمعوقين دراسة في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- فهيم، محمد سيد، وأحمد، غريب سيد. (١٩٩٥). السلوك الاجتماعي للمعوقين دراسة في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- فهيم، نصيف. (٢٠١١). الاتجاهات الحديثة والتطبيقات الميدانية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

محمد، اسلام عبدالرحمن. (٢٠١٨). ذوي الإعاقة الحركية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
مخلوف، اقبال إبراهيم. (١٩٩١). الرعاية الاجتماعية وخدمات المعوقين. الاسكندرية: دار
المعرفة الجامعية.

(ب) المراجع الأجنبية

- Ardehali, M. M. (2023). The Impact of Medical Device Usability and Accessibility Information on Purchasing Decisions of People Without Disabilities (Doctoral dissertation, The University of Wisconsin-Milwaukee).
- Arts, T. (n.d.). Oxford Arabic dictionary: Arabic-English, English-Arabic. Oxford University Press.
- Benner, J. G. (2017). Ontology of accessibility in the context of wayfinding for people with disabilities (Doctoral dissertation, University of Pittsburgh).
- Deaton, P. J. (2018). Digital accessibility in higher education: A review and survey of professionals. Michigan State University.
- Erçetin, C. (2022). Understanding urban accessibility of persons with reduced mobility: Analysis of legal, spatial, societal, and administrative barriers (Doctoral dissertation, Middle East Technical University (Turkey)).
- Grills, N. J., Hoq, M., Wong, C. P. P., Allagh, K., Singh, L., Soji, F., & Murthy, G. V. S. (2020). Disabled People's Organisations increase access to services and improve well-being: evidence from a cluster randomized trial in North India. BMC Public Health, 20, 1-9.
- Groce, N. (2002). From Charity to Disability Rights: Global Initiatives of International Rehabilitation, 1922-2002. Rehabilitation International.
- Gümüş, D. Ç. (2008). The attitudes of responsible local agencies towards disability (Doctoral dissertation, Middle East Technical University (Turkey)).
- Hrežo, G. (2022). Website Accessibility Strategies (Doctoral dissertation, Walden University).
- Kim, J. Y. (2023). Toward Transportation Justice: First-and Last-Mile Public Transit Accessibility for Older Adults and People with Disabilities (Doctoral dissertation, The University of Utah).
- Lawson, A. (2014). Accessibility obligations in the UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities: Nyusti & Takács v Hungary. South African Journal on Human Rights, 30(2), 380-392.
- Lengnick-Hall, M. L., Gaunt, P. M., & Kulkarni, M. (2008). Overlooked and underutilized: People with disabilities are an untapped human resource. Human Resource Management: Published in Cooperation with the School of Business Administration, The University of Michigan and in alliance with the Society of Human Resources Management, 47(2), 255-273.

- Memisevic, H., Hadzic, S., Zecic, S. & Mujkanovic, E. (2016). Predictors of quality of life in people with intellectual disability in Bosnia and Herzegovina. *International Journal on Disability and Human Development*, 15(3), 299-304.
- Milner, P., & Kelly, B. (2009). Community participation and inclusion: People with disabilities defining their place. *Disability & Society*, 24(1), 47-62.
- Mittler, P. (2015). The UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities: Implementing a Paradigm Shift. *Journal of Policy and Practice in Intellectual Disabilities*, 12(2), 79-89.
- Prince, M. J. (2010). What about a disability rights act for Canada? Practices and lessons from America, Australia, and the United Kingdom. *Canadian Public Policy*, 36(2), 199-214.
- Rice, D. (2015). Public procurement as a means to achieving social gains—progress and challenges in European legislation and standards for accessible information and communication technology. *International Review of Law, Computers & Technology*, 29(2-3), 162-182.
- Şahin, K. E. (2019). Evaluating the impact of urban policies for disabled in İzmir (master's thesis, Izmir Institute of Technology (Turkey)).
- Sanderson, M. (2007). An examination of accessibility planning for persons with disabilities in mid-size Canadian municipalities (master's thesis, University of Waterloo).
- Silva, J. C. A. (2023). Rethink: conceptualization of a tablet interface aimed at raising awareness of digital accessibility (master's thesis, Instituto Politecnico do Porto (Portugal)).
- Steinfeld, E. (2012). Universal design: creating inclusive environments. John Wiley & Sons, Inc.
- Stern, E., van Der Heijden, I., & Dunkle, K. (2020). How people with disabilities experience programs to prevent intimate partner violence across four countries. *Evaluation and program planning*, 79, 101770.
- Yiing, C. F. (2018). Accessibility Compliance for Persons with Disabilities for Malaysian Green Buildings. PQDT-Global.
- Zhong, X. (2020). Information technologies, policy leverage, and the entrepreneurial spirit: building cross-sectoral collaboration for disability employment in China. *Journal of Asian Public Policy*, 13(2), 208-226.